وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ..... /2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعـــة: 2018

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الفرع: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاد كمي

عنوان المذكرة: أثر الانفاق الحكومي على التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990- 2016)

من إعداد الطالبين:

- خالد عويـــــــــن
- عبد الواحد سهايلية

تحت إشراف الأستاذ:

- عيسى بنشوري

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الإسم واللقـب	الرتبـة العلمية	الصفـة
مالكية أحميدة	أستاذ مساعـد أ	رئيســـــــا
عيسى بنشوري	أستاذ محاضر ب	مشرفـا ومقررا
عابـــــي رضا	أستاذ مســاعد أ	عضـوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وعرفان

اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتنا ونحن عبادك
ونحن على عهدك ووعدك ما إستطعنا، نعوذ بك من شر ما
صنعنا، ونبوء لك بنعمتك علينا ونبوء بذنبنا فاغفر لنا فإنه لا
يغفر الذنوب إلا أنت أما بعد:

بداية الغيث قطرة وأولى قطرات إنتاجنا الفكري: الشكر لله
عز وجل، الذي أعاننا على إكمال هذا العمل المتواضع شكر نرفعه
من صميم الذات إلى كل من ساهم معنا في إعداد المذكرة التي أردناها غذاء
للعقل وتقوية للطموح، فجزيل الشكر
للأستاذ المشرف: ﴿عيسى بنشوري﴾
على توجيهاته ونصائحه القيمة وسماحة معاملته معنا،
وخاصة على صبره علينا شكرا لكل أساتذة ومؤطري
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير لولاية تبسة
تحية شكر وإشادة حارة إلى من صبر معنا وساعدنا لإتمام وإخراج هذه الثمرة
وشكرا لكل من ساهم معنا في إخراج هذه المذكرة
إلى النور وساعدنا على إنجازها،
سواء من قريب أو بعيد.

فهرس المحتويات

الشكر والعرفـان	
فهرس المحتويات	VII – I
فهرس الأشكـــال	IX – XIII
فهرس الجـــداول	XI – X
العنوان	الصفحة
مقدمة	أ
أولا: الإشكالية	أ
ثانيا: التساؤلات الجزائية	أ
ثالثا: فرضيات الدراسة	ب
رابعا: أسباب إختيار الموضوع	ب
أ/ الأسباب الموضوعية	ب
ب/ الأسباب الذاتية	ب
خامسا: أهداف الدراسة	ب
سادسا: أهمية الدراسة	ج
سابعا: مناهج الدراسة	ج
أ/ المنهج الوصفي	ج
ب/ المنهج الإستقرائي	ج
ثامنا: حدود الدراسة	ج
أ/ الحدود الجغرافية	ج
ب/ الحدود الموضوعية	ج
ج/ الحدود الزمنية	د
تاسعا: عوائق وصعوبات الدراسة	د
عاشرا: هيكلة الدراسة	د

العنوان	الصفحة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي والتضخم	40-5
مقدمة الفصل:	6
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للإنفاق الحكومي والتضخم	7
المطلب الأول: مفاهيم حول الإنفاق العام	7
الفرع الأول: تعريف النفقات العامة	7
الفرع الثاني: عناصر النفقة العامة	7
أولا: العنصر الأول "النفقة العامة مبلغ نقدي"	7
ثانيا: العنصر الثاني "النفقة العامة يقوم بها شخص عام"	8
ثالثا: العنصر الثالث "الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام"	9
الفرع الثالث: تقسيمات النفقة العامة	9
أولا: المعيار الاقتصادي	9
ثانيا: المعيار الوضعي أو العملي	11
الفرع الرابع: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة	12
أولا: تدهور قيمة النقود	12
ثانيا: اختلاف طرق المحاسبة المالية	13
ثالثا: زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها	13
الفرع الخامس: آثار الاقتصادية للنفقات العامة	13
اولا: آثار النفقات العامة المباشرة	14
ثانيا: آثار النفقات العامة المباشرة:	15
الفرع السادس: محددات حجم النفقات العامة	17
أولا: دور الدولة	17
ثانيا: مستوى النشاط الاقتصادي	19
ثالثا: المقدرة المالية الوطنية	19

العنوان	الصفحة
المطلب الثاني: مفاهيم حول التضخم	20
الفرع الأول: تعريف التضخم	20
أولا: التعريف المبني على النظرية الكمية (النقدية)	20
ثانيا: التعريف المبني على أساس نظرية الدخل والإنفاق	21
ثالثا: التعريف المبني على نظرية العرض والطلب	21
رابعا: التعريف المبني على خصائص ومظاهر التضخم	22
الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتضخم	23
أولا: النظرية النقدية في تفسير التضخم	23
ثانيا: النظرية الكنيرية لتفسير التضخم	24
ثالثا: النظرية المعاصرة لتفسير التضخم	26
الفرع الثالث: أسباب التضخم	27
أولا: التضخم بارتفاع الطلب الكلي	27
ثانيا: التضخم بانخفاض العرض الكلي	28
ثالثا: التضخم الهيكلي	29
الفرع الرابع: أنواع التضخم	29
أولا حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار	29
ثانيا: التضخم الطليق المكشوف الظاهري	29
ثالثا: معيار تعدد القطاعات الاقتصادية	30
رابعا: مدى حدة الضغط التضخمي	31
الفرع الخامس: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم	32
أولا: الآثار الاقتصادية	32
ثانيا: الآثار الاجتماعية	32
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للإنفاق الحكومي والتضخم	33

العنوان	الصفحة
المطلب الأول: الدراسات السابقة	33
الفرع الأول: الدراسات المحلية	33
أولا: الدراسة الاولي	33
ثانيا: الدراسة الثانية	33
الفرع الثاني: الدراسات العربية	34
أولا: الدراسة الأولى	34
ثانيا: الدراسة الثانية	35
الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية	36
أولا: الدراسة الأولى	36
ثانيا: الدراسة الثانية	36
المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسات الحالية	37
الفرع الأول: المقارنة مع الدراسات المحلية	37
الفرع الثاني: المقارنة مع الدراسات العربية	38
الفرع الثالث: المقارنة مع الدراسات الأجنبية	39
خاتمة الفصل الأول	40
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي والتضخم	65-41
تمهيد الفصل الثاني	42
المبحث الأول: الاطار التطبيقي للدراسة	43
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	43
الفرع الأول: تطور متغيرات الدراسة	43
الفرع الثاني: تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1990-2016)	43
الفرع الثالث: تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-2016)	45
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	47

العنوان	الصفحة
الفرع الأول: دراسة إستقرارية السلاسل	48
أولا: اختبار الإستقرارية	48
ثانيا: اختبار فيليبس وبيرون Phillips and Perron test	49
الفرع الثاني: التقدير وتحديد درجة التأخير	49
الفرع الثالث: اختبارات التكامل المشترك	50
أولا: اختبار انجل- غرانجر 1987، Engel&Granger	50
ثانيا: إختبار جوهانسن- جيسلس (Johansen Juselius Test)	51
الفرع الثالث: السببية بين متغيرتين	52
أولا: اختبار السببية بين متغيرتين	52
ثانيا: مراحل اختبار جرانجر	52
الفرع الرابع: تحليل مكونات التباين ودوال الاستجابة	53
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	55
المطلب الأول: الاختبارات التشخيصية للنموذج محل الدراسة	55
الفرع الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية	55
الفرع الثاني: دراسة علاقة التكامل المشترك	58
المطلب الثاني: الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي	59
الفرع الأول: تقدير نموذج VAR(1) واختبار إستقراريته	59
أولا: النموذج المقدر	59
ثانيا: إستقرارية النموذج	60
الفرع الثاني: اختبار السببية بين المتغيرين	61
الفرع الثالث: دوال الاستجابة وتحليل أو تجزئة التباين	61
أولا: دوال الاستجابة	61
ثانيا: تحليل التباين	62

العنوان	الصفحة
خلاصة الفصل	64
الخاتمـــــــــة	68-65
قائمة المصادر والمراجع	71-69
قائمة الملاحـــــــــق	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	المصدر	الصفحة
1.1	يوضح التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة	محمد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص 470	10
1.2	يوضح التضخم عند كينز	ضياء المجيد الموسوي، **المرجع السابق**، ص 221	25
2.3	منحنى تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر بين (1990-2016)	من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات من البنك الدولي	44
2.4	منحنى تطور معدل التضخم الجزائر بين(1990-2016)	من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات من البنك الدولي	45
2.5	التمثيل البياني لسلسلة الفروقات DG	من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات من البنك الدولي	57
2.6	التمثيل البياني لسلسلة الفروقات DG	من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات من البنك الدولي	57
2.7	الدائرة الاحادية لاختبار الجذور المتعددة	من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات من البنك الدولي	60
2.8	دوال الاستجابة	من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات من البنك الدولي	62

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	المصدر	الصفحة
1.1	مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية	من إعداد الطلبة بناء على الدراسات السابقة	37
1.2	مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية	من إعداد الطلبة بناء على الدراسات السابقة	38
1.3	مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية	من إعداد الطلبة بناء على الدراسات السابقة	39
2.4	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	من البنك الدولي بيانات على الطالبان اعتمادا إعداد من	43
2.5	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	من البنك الدولي بيانات على الطالبان اعتمادا إعداد من	45
2.6	نتائج اختبارات إستقرارية المتغيرات	من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10	56
2.7	نتائج اختبار التأخير المثلى	من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10	58
2.8	نتائج اختبار التكامل المشترك بين التضخم والإنفاق الحكومي	من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10	58
2.9	نموذج VAR(1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى	من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10	59
2.10	نتائج اختبار (جذر الوحدة) إستقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي	من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10	60
2.11	نتائج اختبار العلاقة السببية بين التضخم والإنفاق الحكومي	من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10	61
2.12	نتائج تحليل التباين	من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10	63

مقدمة

نحن نعرف أن الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى مسايرة التقدم ومواكبة التطور الحضاري الذي يعرفه العالم،حيث وجدت نفسها مضطرة لتحسين سياساتها الاقتصادية محاولة منها الالتحاق بالدول المتقدمة، حيث يتميز النشاط الاقتصادي بحتمية تعرضه للتقلبات بين حالات الانتعاش والرواج من جهة، وحالات الانكماش والركود من جهة أخرى والتي من شانها أن تجلب معها أزمات من التضخم، وبالتالي أصبح الاستقرار الاقتصادي الكلي من بين الأهداف الأساسية لواضعي السياسة الاقتصادية، لذلك أصبحت الحكومات على وعي لمسؤولياتها في تحقيق الاقتصاد الكلي والتدخل بشتى أدواتها لمكافحة اختلاله، نجد أن من أهم النقاط الملفتة للنظر خلال مراحل التطور الاقتصاد الجزائري ظاهرة التضخم مما تسببه هده الأخيرة من آثار تلقي بظلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي يعتبر التضخم أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي ،كونه حالة مرضية مرافقة للحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، ولاسيما الجزائر التي عانت من الأبعاد والانعكاسات الخطيرة لهده الظاهرة ولعل أهم أداة تعتمد عليها الحكومة في الوقت الرهن هي سياسة الإنفاق العام التي تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية، والتي تستخدمها الدول التأثير مؤشرات الاستقرار الكلي، فقد أكد كينز في نظريته العامة علي أهمية النفقات العام كأداة قادرة على إنعاش الاقتصاد في الكثير الحيان، وتصحيح الاختلال في الطلب الكلي.

فالجزائر بهذا الصدد اعتمدت علي الإنفاق العام باتجاهها الانكماش والتوسعي من أجل تحقيق الاستقرار فالأنفاق الحكومي أثر بارز علي مجمل النشاط الاقتصادي، خاصة جوانب الاستقرار السعري والنقدي فقد يؤدي الإنفاق الحكومي إلي ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد، كما قد يكون تأثير ضعيف على مستوى العام للأسعار، فإذا كان مثلا الإنفاق الحكومي يهدف إلي تقليل الدين العام يكون تأثير ضعيف على مستوى العام للأسعار، أم إذا كان يهدف مثلا إلي زيادة القوة الشرائية للأشخاص، فإن ذلك يؤدي إلي ارتفاع المستوى العام للأسعار. ولاشك أن المعرفة المستقبلية لمستوى التضخم تساعد كثيرا على بعض المخلفات السلبية الناتجة عنه، لدلك فإن الدراسات في الإطار أصبحت تشغل باستمرار حيزا خاصا، وتفرض نفسها كفرع علمي ونظرا للدور الهام الذي تلعبه القيم المتوقعة للتضخم على غرار غيره من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في رسم وتوجيه السياسات والبرامج المثالية.

أولا: الإشكالية

من خلال ما تم طرحه على مستوى المقدمة، يمكن إدراج الإشكالية الرئيسية التالية:

– إلى أي مدى كان تأثير الإنفاق العام على التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2016؟

ثانيا: التساؤلات الجزائية

يندرج ضمن الإشكال الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية يمكن حصرها فيما يلي:

– ما المقصود بالإنفاق العام؟

– ماهي الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام؟

– هل هناك علاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

تعد الفرضية بمثابة إجابة مؤقتة عن التساؤلات الفرعية، ولابد أن يتبين مجموعة من الفرضيات التي تبنى عليها الدراسة والمتمثلة في:

- الإنفاق العام عنصر هام في السياسة المالية؛
- يؤدي الاتفاق الحكومي التوسعي إلى تزايد في معدل التضخم؛
- لا توجد علاقة سببية بين الاتفاق الحكومي والتضخم.

رابعا: أسباب إختيار الموضوع

لم يكن إختيارينا للموضوع وليد الصدفة بل كان مبني على دوافع ذاتية وأخرى موضوعية جعلتنا نفكر بمضمونه بجدية – أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990– 2016) والتي جاءت على النحو التالي:

أ/ الأسباب الموضوعية

- محاولة تشخيص مدى أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر؛
- سلاسة الموضوع ورغبة المتحاورين في مناقشتنا في هذا الموضوع، وهذا ما يساعدنا على اخذ المعلومات المطلوبة وغير المتوقعة أثناء الدراسة والبحث؛
- اتساع الموضوع مما يدفعنا إلى التعمق أكثر وإثراء مخيلاتنا وزيادة الخبرة من ناحية وتزويد المطلعين بمعلومات كانوا يجهلونها من ناحية أخرى؛
- الموضوع المدروس يتماشى ويتناسب مع التخصص الذي درسناه ألا وهو إقتصاد كمي والذي له صلة متينة بالموضوع "أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر "؛

ب/ الأسباب الذاتية

- الموضوع حساس بالنسبة لنا وللباحثين الذين يعملون على تطوير معارفهم في هذا الميدان حتى يكونوا منسجمين مع المستجدات المستمرة المتطور خاصة في المسائل المتعلقة أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر؛
- قناعتنا بأهمية هذا الموضوع ومدى حساسيته في صفوف الدارسين خاصة بما يتعلق بموضوع أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر؛
- الرغبة وحب الاستطلاع للتعرف على الجديد واكتشاف المجهول خاصة فيما يتعلق أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر للفترة (1990– 2016)؛
- ميلنا إلى المواضيع والقضايا والظواهر التي لها علاقة بالإنفاق الحكومي والتضخم؛

خامسا: أهداف الدراسة

إن الأهداف عبارة عن انعكاس للتساؤلات في جميع الدراسات وتعلم أن لكل بحث علمي أهداف علمية وعملية مسطرة يسعى إلى تحقيقها من خلال النتائج المتوصل إليها في نهاية الدراسة، ولهذا الموضوع عدة أهداف نذكر منها:

- التعرف علي الإنفاق الحكومي وعناصره؛
- معرفة النظريات المفسرة للتضخم؛
- تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم؛
- قياس أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) بإستخدام النموذج القياسي؛

سادسا: أهمية الدراسة

- تتمثل أهمية الدراسة فيما يمكن أن تسفر عنه من نتائج إيجابية تساعدنا في التعرف على مفهوم وماهية للإنفاق الحكومي من جهة، ومن جهة أخرى تسليط الضوء على مفهوم التضخم والعلاقة التي تربط بينهم؛
- توضيح مدى تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990- 2016)؛
- الوقوف على طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم؛
- قياس آثار الإنفاق الحكومي على التضخم.

سابعا: مناهج الدراسة

من المعلوم أن لكل موضوع مناهج بحث يعتمد عليها الباحث للوصول لنتائج محققة باستخدام المنهج المناسب وطبيعة الموضوع لأجل تسليط الأضواء على أهم أبعاده ونقاطه الغامضة بغية كشفها.

ومن خلال بحثنا المتمثل في " أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990- 2016)" فقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج المزدوج الذي يخدم موضوع بحثنا ويتمثل في:

أ/ المنهج الوصفي: وهذا لإيضاح وإبراز الجوانب النظرية المتعلقة بالإتفاق الحكومي والتضخم، بالإضافة إلى رصد وتحليل تطورها على طول فترة الدراسة من خلال الاستعانة بالجداول والأشكال البيانية.

ب/ المنهج الإستقرائي: وذلك من خلال استخدام الأدوات القياسية لاختبار أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016).

ثامنا: حدود الدراسة

لا بد لأي بحث أن ترافقه حدود ومجالات تحكمه ويقف عندها الباحث، حيث تتدرج هذه الحدود في الحدود الجغرافية، والحدود الزمنية، بالإضافة إلى الحدود الموضوعية، وهو ما سوف يتم توضيحه من خلال جملة من النقاط على النحو التالي:

أ/ الحدود الجغرافية: وهو الإطار المكاني الذي أجرينا فيه دراستنا لأن أي دراسة علمية تتطلب جانب ميداني بالإضافة إلى الجانب النظري وذلك بغرض تطبيق النظرية على الواقع فكان هذا المكان أو الحيز الجغرافي هو دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة من (1990-2016) ؛

ب/ الحدود الموضوعية: وهو المجال الموضوعي الذي يتعلق بالموضوع الذي نحن بصدد دراسته ألا وهو أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990- 2016)؛

ج/ الحدود الزمنية: ويعرف بالمجال الزمني الذي يمثل المدة الزمنية التي إنحصرت فيها دراستنا أولا وهي الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016.

تاسعا: عوائق وصعوبات الدراسة

ككل الدراسات صادفتنا جملة من الصعوبات والعراقيل تعلقت أساسا بمرحلة إعداد وجمع المعلومات الكافية واللازمة لتكوين المادة الخامة لبحثنا ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع تجلت لنا أهم هذه الصعوبات والتي تمثلت في:

- ☑ طول الفترة الزمنية التي أجريت عليها الدراسة والمقدرة بستة وعشرون (26) سنة مما أدى بنا إلى إستغراق وقت أكثر من الذي منح إلينا قانون من طرف إدارة الجامعة؛
- ☑ قلة المراجع المتخصصة في صلب الموضوع والتي تبين أثر الإنفاق الحكومي على التضخم؛
- ☑ قلة المراجع المتخصصة التحليل الإقتصادي لكل من الإنفاق الحكومي والتضخم؛
- ☑ نقص البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، خاصة معدلات الإنفاق الحكومي في الجزائر.

عاشرا: هيكلة الدراسة

وبناءا على الإشكالية الرئيسية والتي عالجت مضمون المذكرة، وما تم إدراجه من إشكاليات جزئية تم تقسيم هذه المذكرة إلى فصلين أساسيين يعالجون صلب الموضوع بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة على النحو التالي:

جاءت مقدمتنا شاملة لجميع جوانب الدراسة من أهمية، والدوافع الشخصية والموضوعية لإختيار الموضوع، وطرح للإشكالية وما إنبثق منها من إشكاليات جزئية، بالإضافة إلى المنهج المتبع في الدراسة، وأهدافها، مع التعرض إلى حدود الدراسة، وصعوباتها، وأخيرا هيكلتها؛

تناولنا في الفصل الأول من الدراسة الإطار ألمفاهيمي للإنفاق الحكومي والتضخم، إذ إنقسم بدوره إلى مبحثين، جاء المبحث الأول لنتناول فيه الأدبيات النظرية للإنفاق الحكومي والتضخم، حيث ضم مفاهيم حول الإنفاق العام، ومفاهيم حول التضخم، أما في المبحث الثاني تناولنا فيه الأدبيات التطبيقية للإنفاق الحكومي والتضخم، حيث عالج في مضمونه الدراسات السابقة، ومقارنة الدراسات السابقة مع الدراسات الحالية.

أما في الفصل الثاني فتعرضنا فيه إلى الدراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التضخم، إذ إنقسم بدوره إلى مبحثين، جاء المبحث الأول ليعالج الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، والمبحث الثاني عرض ومناقشة نتائج الدراسة المتوصل إليها.

وفيما يخص خاتمة الموضوع، فلقد إحتوت على ملخص مركز يتضمن محتوى الدراسة، بالإضافة إلى جملة من النتائج والتوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للإنفاق الحكومي والتضخم

مقدمة الفصل:

من تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحويلها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة قد أدى إلى تطور وتوسع مهامها، وبالتالي زيادة نفقاتها العامة، إذا تعتبر الإنفاق العام إحدى أهم إحدى المعايير المستعملة في قياس حجم التدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فالإنفاق الحكومي أثر بارز على مجمل النشاط الاقتصادي، خاصة جوانب الاستقرار السعري والنقدي، فقد يؤدي الإنفاق الحكومي إلى ظهور التضخمية في الاقتصاد كما قد يكون تأثيره ضعيف على المستوى العام للأسعار.

وهدفنا من هذا الفصل هو إظهار مختلف الوسائل المتعلقة بالإنفاق الحكومي والتضخم ، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى دراسة الحالات المختلفة التي شملتها الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الميدان. سواء الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الميدان، سواء الدراسات السابقة بالغة العربية والأجنبية.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الأدبيات النظرية للإنفاق الحكومي والتضخم كمبحث أول، وإلى الأدبيات التطبيقية للإنفاق الحكومي والتضخم كمبحث ثاني.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للإنفاق الحكومي والتضخم

سنتطرق في مضمون هذا المبحث إلى مفاهيم عامة حول الإنفاق الحكومي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسليط الضوء على مفاهيم عامة حول التضخم، وذلك بالإعتماد على مطلبين أساسيين، كالتالي:

المطلب الأول: مفاهيم حول الإنفاق العام

من المهم جدا تحديد مفهوم النفقات العامة، وعناصرها وأسبابها وبالإضافة إلى ضبط تقسيماتها ومحدداتها وآثارها وهو ما ستتم معالجته في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة

للنفقات العامة تعارف عديدة ومختلفة يمكن عرضها كما يلي:

-هي مبلغ من المال بخرج من خزينة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة لإشباع حاجات عامة[1].

-كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص قانون العام لإشباع الحاجات العامة[2].

-هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام يقصد بتحقيق المنفعة العامة.

الفرع الثاني: عناصر النفقة العامة

من خلال التعريف السابق للنفقة العامة يستخلص أنها ذات عناصر أو أركان وهي كما يلي، المبلغ النقدي، ويقوم باتفاقه شخص عام، والغرض منها هو تحقيق نفع عام، على النحو التالي:

أولا: العنصر الأول "النفقة العامة مبلغ نقدي"

تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبا ع من النقود ثمنا لما تحتاجه من ومنتجات سلع وخدمات، من أجل تسير مرافق عامة وثمنا ورؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي نتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وغيرها ويمكن أن نقول أن النفقات العامة دائما تتم في صورة نقدية، ولا يخفى على الفطنة أن الإنفاق في صورته النقدية قد أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة، وبالتالي ازدياد حجم الضرائب (كمصدر أساسي للإرادات العامة) وغيرها من الأعباء العامة مع توزيع اعدل لهذه الأعباء كل بحسب مقدرته التكليفية، وأصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل معاملات وأداة للتبادل وأصبح الإنفاق العام والإيراد العام في شكل غالب يتم بشكل نقدي.

---

[1]- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص: 122

[2]- حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الإسكندرية، 2000، ص: 378

ثانيا: العنصر الثاني "النفقة العامة يقوم بها شخص عام"

وفقا لهذا العنصر لا يعتبر المبلغ النقدي الذي يتفق لأداء خدمة عامة من قبل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص عام، ويقصد بالأشخاص العامة للدولة مما ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات شخصية معنوية، والولايات في الدول الاتحادية أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالين المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة وعلى هذا فان النفقات التي ينفقها أشخاص طبيعية أو اعتبارية لا تغير النفقة عامة حتى لو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام ، ومثال ذلك إذا قام شخص ما ببناء مستشفى ثم تبرع بها للدولة. فان هذا الإنفاق لا يعد عاما، ذلك أن الأموال التي قام بإنفاقها تعد أمثلة خاصة وليست عامة بالرغم من عمومية الهدف، ومن ثم يعد من قبيل الإنفاق.

لكن هل يعني ذلك أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة أو الهيئات العامة تعد من قبيل النفقات العامة؟

من المتفق عليه أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاطها العام وبموجب سيادتها وسلطتها الأمرة تعد نفقات عامة اما النفقات التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاط اقتصادي مماثل للنشاط الذي يباشره الأفراد مثل المشروعات الإنتاجية فقد ثار خلاف فقهي حول طبيعتها[1].

أ/ المعيار القانوني المعنوي:

يعتمد هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهات التي تقوم بالإنفاق التي تحدد طبيعة النفقة، وما إذا كانت عامة أما خاصة، فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام، الشخص المعنوي العام وهي الدولة والهيئات العامة القومية والمحلية والمؤسسات العامة.

ب/ المعيار الوظيفي (الموضوعي):

يعتمد هذا المعيار على الفكرة الاقتصادية وبالاجتماعية، والتي تأخذ في حسابها تطور الدولة، واتساع نطاق نشاطها المالي، حيث تتحدد طبيعة النفقات العامة، طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات، وبناء على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية، أو إذا قام بها بعض الأشخاص الخاصين، الذين تعوضهم الدولة في استخدام سلطتها السيادية.

اما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات القطاع العام، في الظروف نفسها التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص بالإنفاق فيها فأنها تعتبر نفقات خاصة[2].

---

[1]– سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009 م، ص: 25

[2]– خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير سامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 57

ثالثا: العنصر الثالث "الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام"

ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو اشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى اشباع الحجات الخاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد[1].

وذلك أن معنى المنفعة العامة قد اختلف مع تطور الفكر المالي، فالفكر التقليدي كان يرى أن تحقيق المنفعة العامة تتم من خلال قيام الدولة بوظائفها التقليدية المحددة في الجيش والأمن الداخلي والقضاء وبعض المرافق العامة.

ومن الملاحظ أن فكرة المنفعة العامة قد آثارت كثير من الجدل بين كتاب المالية العامة والاقتصاد حول التوصل إلى معيار دقيق لقياس المنفعة العامة، وبذلك محولات عديدة في سبيل التوصل إلى مثل هذا المعيار يمكن أن نذكر منها:

تحقيق المنفعة العامة القصوى، عندما تساوي التضحية الحدية التي يتحملها الأفراد في سبيل تمويل النفقات العامة، مع المنفعة الحدية لدخولهم المتبقية بعد اقتطاع جزء من هذه الدخول لتمويل النفقات العامة.

-تتحقق المنفعة العامة القصوى، عندما تتساوى المنافع الحدية لجميع النفقات العامة في أوجه استخداماتها المختلفة.

-تحقيق المنفعة العامة القصوى، عندما يتم توزيع النفقات العامة على أوجه الاستخدامات المختلفة بحيث يتحقق أكبر قدر من الدخل القومي[2].

الفرع الثالث: تقسيمات النفقة العامة

بالرغم من تعديد وتنويع التقسيمات النفقة العامة أو الحكومية سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية والمالية أو على مستوى التطبيق والذي تظهره موازنات الدولة، إلا أن هذه التقسيمات في مجملها النظري والتطبيقي تسدد إلى معيارين رئيسيين[3]:

أولا: المعيار الاقتصادي

إن أهمية إعداد الميزانيات العامة السنوية يلزم الدولة ايجاد تصنيف يحوي جميع وظائف الدولة التي تقوم بها، ويعتبر التصنيف الاقتصادي أهم هذه التصنيفات، نظرا لاعتبارها معيار حديث وحركي ومتطور

1- سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص: 30

2- خالد الخطيب، أحمد زهير سامية، **مرجع سابق**، ص: 59

3- محمد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص: 470.

مع الظرف الاقتصادية، ووفقا لهذا المعيار يتم تصنيف النفقات العامة بالاستناد إلى عدد من المعايير أهمها معيار طبيعة النفقة العامة، ومعيار دورية النفقة العام، ومعيار الغرض من النفقة العامة[1].

وفي نطاق التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة يتم الاستناد إلى عدد من المعايير في التصنيف النفقة العامة من أهم تلك المعايير في الشكل البياني التالي رقم (1-1): يوضح التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة:

الشكل رقم (1-1): يوضح التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة

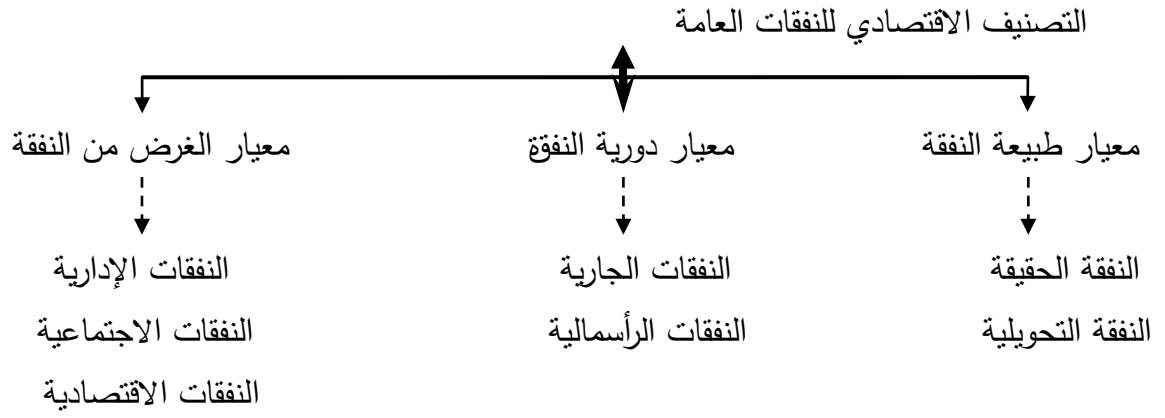

مصدر: محمد عبد العزيز عثمان ، **المالية العامة** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص 470

أ/ معيار طبيعة النفقة العامة:

تنقسم النفقات العامة إلى مجموعتين:

أ-1/ النفقات الحقيقية: وهي صرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين بالدولة، وكذلك على شراء السلع والخدمات الأزمة لتسير عمل إدارات وأجهزة الدولة، وهذا النوع من النفقات يزيد من الإنتاج القومي.

أ-2/ النفقات التحويلية: وهي صرف الأموال العامة على الإعانات الاجتماعية، والدعم الحكومي في الضمان الاجتماعي، والبطالة...الخ، هذا النوع من النفقات لا يزيد من الناتج القومي، لأنه يهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروات بين المواطنتين، ودعم الفقراء من أبناء المجتمع[2].

ب/ معيار دورية النفقات العامة:

يكن تقسيم النفقات العامة للدولة إلى نفقات جارية (عادية) والنفقات الرأسمالية (استثمارية).

---

[1]- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2006، ص: 66.

[2]- طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص: 124

ب-1/ النفقات العامة الجارية : وهي تشمل النفقات التي لا تترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو في زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسة أو الهيئات العمومية، فغالبيتها تتسم بالدورية والتكرار يطلق عليها اسم " النفقات العادية"، وتشمل بنود الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء وكل ما يتطلب تسير مختلف الوزارات والوحدات الحكومية.

ب-2/ النفقات العامة الرأسمالية : هذه النفقات ترتبط بفترة زمنية معينة والإنفاق على المشاريع التنموية، والنفقات الاستثنائية والتي تتطلب مكافحة البطالة، ونفقات الإنعاش الاقتصادي، ويطلق على هذا الصنف من النفقات العامة اسم النفقات " غير اعتيادية "

ج/ معيار الغرض من النفقة العامة:

تنقسم النفقات العامة إلى ثلاثة مجموعات:

ج-1/ النفقات الإدارية: ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، والأزمة لقيام الدولة، وتشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والجهاز السياسي، وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجلات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة فيها بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم

ج-2/ النفقات الاقتصادية : وهي النفقات العامة التي تنفقها الدولة لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات الإنتاج للقطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وأيضا زيادة الإنتاج القومي وتشمل هذه النفقات كل ما يتعلق بمشروعات الصناعية والقصوى الكهربائية والري والصرف، أضف إلى ذالك كافة الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة.

ج-3/ النفقات الاجتماعية: وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، والتي تتمثل في الحجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الأفراد والفئات ذات المواد المحدودة، منح اعاقة وللعاطلين عن العمل...الخ[1].

ثانيا: المعيار الوضعي أو العملي

من الناحية العلمية تختلف الدول في الأسلوب الذي تتبعه لتقسيم النفقات العامة فكل دولة تستخدم التقسيم الوضعي أو العملي ذك التصنيف المعمول به في الميزانيات العامة التقليدية والحديثة ومن أهم تلك التقسيمات:

أ/ التقسيم الوظيفي:

يتم الإعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي يتم الإنفاق عليها، والتعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الإنتاجية لتقارنه مع مصاريف وإنتاجية القطاع الخاص، وبعد ذلك يتم تخفيـــض

[1]- سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص27

إعتمادات الإنفاق وفقا للتكلفة. فمثلا تعتمد النفقات العامة للسكك الحديدية بالاستناد على تكلفة الكيلومتر الواحدة، وهذا الأسلوب له مزايا منها معرفة مصاريف وإنتاجية إدارات الدولة المختلفة، وهذه الطريقة فتمكن في أن الوظيفة في الحكومة تؤثر على باقي الوظائف وتتأثر بها، وبالتالي تؤثر على جميع إدارات الدولة.

ب/ التقسيم الاقتصادي:

يتم الإعتماد حسب هذا التقسيم إلى الأعمال والمهام المختلفة التي تمارسها دوائر الدولة شريطة توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية (زراعة، سياحة، صناعة) ، ويؤخذ بالحسبان نفقات التوزيع تحول جزء من الدخل القومي من فئة لأخرى على شكل إعانات اجتماعية ومساعدات اقتصادية...الخ[1].

ج/ التقسيم الإداري

وفق هذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة، إلى عدد من الأبواب حيث يخصص كل باب لكل جهة إدارية أو وزارة معينة فمثلا وزارة الدفاع يخصص لها باب معين ووزارة الأمن الداخلي كذلك باب خاص بها، ووزارة التعليم العالي بابا مخصص بها، وهكذا أوكل باب خاص بوزارة معينة تقسم إلى فروع اتفاقية، وكل فرع ينقسم بدوره إلى عدد من البنوك الإنفاقية تخصص كل منها لوحدة أقل مستواها التنظيم من المستوى التنظيمي للوحدة الإدارية التي يخصص لها فرع محدد[2].

الفرع الرابع: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

نرجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ثلاثة عوامل رئيسية ، إلا وهي تدهور قيمة النقود، واختلاف طرق المحاسبة المالية، بالإضافة إلى زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها.

أولا: تدهور قيمة النقود

يقصد بتدهور قيمة النقود، انخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل وهي الظاهرة التي يمكن أن تفسر ارتفاع أثمان السلع والخدمات، و ومن الملاحظ بصفة عامة أن قيمة النقود أخذت في انخفاض بصورة مستمرة. وان كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى، ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور فالدولة تدفع عددا من الوحدات النقدية أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، فللزيادة هنا في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد.

---

[1]- طارق الحاج، **مرجع سابق**: ص: 126.

[2]- عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص: 68.

ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث[1].

ثانيا: اختلاف طرق المحاسبة المالية

في الماضي كانت الموازنة العامة تظهر المبالغ الرقمية للإرادات والنفقات العامة، بعد أن تتم المقايضة المباشرة والفورية بين الإيرادات والنفقات، فإذا ظهر فائض أو عجز يظهر في الموازنة العامة. وبعد أن اتبع مبدأ عمومية الموازنة، حيث لا يجوز إجراء مقايضة ما بين الإيرادات والنفقات، وجب إدراج جميع الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة، استخدم ما يطلق عليه بطريقة الموازنة الإجمالية، وفي بعض الدول تدخل هناك بعض البنود الجديدة للإيرادات والنفقات دون أن يتغير الحجم الحقيقي للإنفاق العام[2].

ثالثا: زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها

قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها، ومثال ذلك قيام الدولة باختلاف دولة أخرى أو استرداد جزء من إقليمها، ويترتب على هذه الزيادة بطبيعة الحال، زيادة في حجم النفقات العامة، إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.

ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة في هذه الحالات إذا تأثر بالزيادة تكون حقيقية، إما إذا تزايد الإنفاق لمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان دون أن يمس السكان الأصلين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة ظاهرية[3].

الفرع الخامس: آثار الاقتصادية للنفقات العامة

لقد تجولت النظرة لدور النفقات العامة من فكرة النفقات المحايدة إلى فكرة النفقات الايجابية والمؤثرة في كل جوانب الحيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي ستقتصر دراستنا علي آثار النفقات العامة، ولمعرفة الأثر المتوقع الذي يمكن أن تحديثه النفقة معينة.

وتشمل هذه الدراسة آثار النفقات العامة المباشر وغير المباشرة

1- سوزي عربي ناشد، **مرجع سابق**، ص: 65.

2- طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص: 137.

3- سوزي عدلي ناشد، **نفس المرجع**، ص: 66.

اولا: آثار النفقات العامة المباشرة

وتشمل آثار النفقات العامة المباشرة:

أ/ الأثر المباشر للإنفاق العام علي الناتج الوطني:

أ-1/ أثر النفقات العامة علي قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار:

هناك من النفقات العامة التي ترفع من قدرة الأفراد علي العمل من خلال رفع الكفاءة ولأهلية المهنية، وتأخذ هذه النفقات العامة شكلا نقديا وعينيا[1].

فالشكل النقدي للنفقات العامة والمتمثلة في الإعانات العائلية والمعاشات والأجور والمرتبات التي يستفيد منها الأفراد مباشرة، أما الشكل العيني للنفقات العامة، كالخدمات الصحية والتعليمية، فكل هذه النفقات تزيد من قدرة الأفراد على العمل وبالتالي زيادة دخولهم ومن ثم زيادة الدخل المخصص للادخار، وبتالي فان تأثير النفقات العامة في قدرة الأفراد علي العمل، وكذلك في قدرتهم علي الادخار والاستثمار.

أ-2/ الأثر المباشر للإنفاق العام في انتقال عناصر الإنتاج:

تؤدي النفقات العامة إلى انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة وذلك عن طريق إنشاء مدن ومجمعات سكانية ومناطق صناعية في أماكن جديدة، ومن القطاع العام إلى الخاص أو العكس، ومن نشاط إلى نشاط اقتصادي أخر وذلك بتشجيع بعض النشاطات ودعمها، وغالبا ما يكون لهذا الانتقال الأثر الكبير على الناتج الوطني[2].

ب/ الأثر لإنفاق العام على الاستهلاك الوطني:

يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك القومي، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة، أي التي لا تتم خلال دورة الدخل، تباشر النفقات العامة آثارها في الاستهلاك القومي عن طريقتين ، أولهما شراء الدول لبعض السلع أو الخدمات الاستهلاكية ، وثانيهما قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك يتوقف عن طبيعة هذه النفقات أي على العرض الذي تخصص له تلك النفقات.

---

[1]- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **مرجع سابق**، ص: 91.

[2]- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007 م، ص: 143.

ج/ أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي:

يقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني، تغيير حالة توزيع الدخل القومي، عن طريق تدخل الدولة باستخدام الوسائل المالية وغير المالية، أي أن إعادة التوزيع تتطلب المقارنة بين حالتين، حالة يتم فيها توزيع أولي للدخل، تتدخل الدولة لتغيير هذه الحالة، إلى حالة لا تقم فيها الدولة بإجراء تغيير في التوزيع.

حيث يتحدد توزيع الدخل في الدول الرأسمالية، التي تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، بين مختلف الموارد والقوى الاقتصادية التي تساهم في عملية الإنتاج، وفقا لقوانين السوق، في صورة أجور أو أرباح أو فوائد أو إيجارات وهو ما يؤدي إلى وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل، مما يتطلب تدخل الدولة لإدخال التعديلات اللازمة، التي تجعله أقرب للعدالة والمساواة أي ما يعرف بأ بعاده توزيع الدخل القومي باستخدام النفقات العامة.

وتباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل الوطني على مرحلتين، فهي تتدخل أولا في توزيع الدخل بين الذين شاركوا في إنتاجه، وذلك عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، ومن ثم توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج، تتمثل في الأجور، الفوائد، الريع والأرباح، أي تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين، وتتدخل ثانيا من أجل إعادة التوزيع النهائي للدخل الوطني، وفي هذه المرحلة تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول الناتجة عن التوزيع الأولي، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين، تعتمد الدولة بشكل كبير الادوات المالية في إعادة التوزيع في رفع مستوى رفاهية المواطنين في ذلك، كالنفقات التحويلية التي تقتصر على تحويل جزء من الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة، أو فيما بين فروع الإنتاج المختلفة، أو عن طريق النفقات العامة التي تؤديها الدولة لتقديم خدمات غير قابلة للتجزئة، فمثل هذه النفقات تؤدي إلى زيادة الرفاهية الجماعية[1].

ثانيا: آثار النفقات العامة المباشرة

أ/ أثر المضاعف:

يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولدة عن الزيادة في الإنفاق، وأثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك[2].

ولتوضيح فكرة المضاعف في حالة النفقات العامة أو الأثر غير المباشر للنفقات العامة، نستعين بالمعادلات التالية.

---

[1]- خالد الخطيب، أحمد شامية، **مرجع سابق**، ص: 104

[2]- سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص: 81

فكما نعلم فإن الطلب الكلي(DG)، يتكون من الإنفاق الاستهلاكي(c)، والإنفاق الاستثماري (I)، والإنفاق الحكومي أو العام (G)، وصافي المعاملات مع الخارج (X–M) وبذل تصبح دالة الطلب الكلي كما يلي: DG =C+I+G+ (X–M)

وعند التوازن أي توازن سوق السلع والخدمات، يكون الطلب الكلي مساويا للإنتاج الكلي أي العرض الكلي الذي نرمز له بالرمز(OG) أي أن: OG=DG=C+I+ G+(X–M)

وهو شرط التوازن، ونعلم أن الإنتاج الكلي أو العرض الكلي ما هو إلا الدخل الكلي الذي نرمز إليه برمز(Y)، وعليه يكون إذن لدينا:

$$OG = DG = Y = C + I + G + (X - M) \quad \dots (1)$$

$$\begin{cases} C = c_0 + c\, y_d \\ y_d = Y - Tx_0 - t\, Y + TR_0 \\ \text{Tx} = Tx_0 + t\, Y \\ \text{TR} = TR_0 \\ \text{I} = \text{I}_0 \\ G = G_0 \\ X = X_0 \\ \text{M} = \text{M}_0 + \text{m}\, Y \end{cases}$$

حيث أن

- Yd: الدخل المتاح /C0: الاستهلاك المستقل
- TR0: التحويلات المستقلة /I0: الاستثمار المستقل
- t: معدل الضريبة /Tx0: الضرائب المستقلة /X: الصادرات /X0: الواردات/M0: الواردات المستقلة
- m: الميل الحدي للاستيراد/c: الميل الحدي للاستهلاك.

نعوض المعادلات السلوكية في المعادلة رقم (1) ونتحصل على:

$$Y = c_0 + c\, y_d + \text{I}_0 + G_0 + (X_0 - \text{M}_0 - \text{m}\, Y)$$

$$Y = c_0 + c(Y - Tx_0 - t\, Y + TR_0) + \text{I}_0 + G_0 + X_0 - \text{M}_0 - \text{m}\, Y$$

$$Y(1 - c + c\, t + m) = c_0 - c\, Tx_0 + cTR_0 + \text{I}_0 + G_0 + X_0 - \text{M}_0$$

$$Y = \frac{c_0 + \text{I}_0 + G_0 - c\, Tx_0 + cTR_0 + X_0 - \text{M}_0}{(1 - c + c\, t + m)}$$

ومنه أي زيادة في الإنفاق العام او الحكومي (G) تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج أو الدخل الوطني وهذا كما يلي[1]: $\Delta Y = \frac{\Delta G}{1-c+ct+m} \Rightarrow \Delta Y = \frac{1}{1-c+ct+m}\Delta G$ $/\ 0<c<1$ $/\ 0<m<1$

[1]– أسماء ناويس، **أثر سياسة الإنفاق العام علي معدلات التضخم في الجزائر (1999–2011)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، تحليل الاقتصادي، جامعة الشلف، 2013–2014، ص: 30

أو بعبارة أخرى، إذا تغير الإنفاق العام بوحدة واحدة بتغير دخل التوازن ب DY ويكون دائما أكبر من الواحد، وهذا ما يعرف بأثر المضاعف، معناه أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة، ولذاك سمي بالمضاعف[1].

ب/ أثر المعجل:

يتصرف اصطلاح المعجل في تحليل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

وحقيقة الأمر، أن زيادة الدخول –كما رأينا –يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية(أثر المضاعف) ومع مرور الوقت فان منتج ي هذه السلع، بعد نفاذ المخزون، يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، يفرض زيادة إرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من المعدات اللازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل القومي، فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج القومي تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار–بمرور الوقت– بنسبة اكبر، ومما هو جدير بالذكر، أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبد أ المضاعف والمعجل، كما أن أثر المعجل، شانه في ذلك شأن أثر المضاعف، يختلف من قطاع صناعي إلى أخر[2].

الفرع السادس: محددات حجم النفقات العامة

أن حجم النفقات العامة ودورها في المجتمع والاقتصاد يعتمد على عدة عوامل والتي من أهمها دور الدولة، ومستوى النشاط الاقتصادي، والمقدرة المالية الوطنية، وهو ما سوف نوجزه على النحو التالي:

أولا: دور الدولة

حيث تختلف أهمية النفقات العامة، وحجمها، والدور الذي تؤدي تبعا لدور الدولة في الاقتصاد، إذ الدور المحايد للدولة في عمل الاقتصاد ونشاطاته في ظل النظرية الاقتصادية الكلاسيكية يفرض دورا محايدا للنفقات العامة في ظل المالية التقليدية في إطار النظرية الكلاسيكية هذه، بحيث أن النفقات العامة ينبغي أن لا يترتب عليها أي تأثير على عمل الاقتصاد ونشاطاته وبحيث تترك مهمة القيام بهذا العمل النشطات لآلية السوق الحرة والتلقائية وبدون أي تدخل من الدولة، أو أي تأثير عليها، لأن مثل هذا التدخل أو التأثير في حالة حصوله سيؤدي إلى إعاقة عمل الاقتصاد[3].

1– أسماء ناويس، **المرجع السابق**، ص: 30

2– سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص: 81.

3– فليح حسن خلف، **المالية العامة**، دار جدارا للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص: 118.

وهي مراحل التطور التي مرت بها الدول خلال الفترة ما بين القرن الثامن عشر والقرن العشرين على الشكل التالي:

أ/ الدولة الحارسة:

يتحدد الدور الذي تقوم به الدولة، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في المحافظة على الفكر الاقتصادي والسياسي الذي كان سائدا والذي كان يؤمن النظام الطبيعي والحرية الاقتصادية وبقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي فاقتصرت وظائف الدولة على المحافظة على هذا النظام وديمومة استمراره من خلال القيام بأعمال الدفاع المدني الخارجي، والمحافظة على الأمن الداخلي والعدالة. ومن هنا جاءت تسمية الدولة بالدولة الحارسة. وانعكس هذا الدور على طبيعة السياسة المالية، لتكوين سياسة محايدة، مقتصرة على الأغراض المالية لتغطية النفقات العامة، دون أن يكون لها أي تأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وقد ترتب في ضوء هذا الدور النتيجتان التاليتان:

- انخفاض حجم النفقات العامة، وكذلك انخفاض نسبتها إلى الدخل القومي، لأن هذه النفقات تعتبر نفقات استهلاكية، يجب أن تضغط إلى أضيق الحدود؛
- قلة أنواع هذه النفقات العامة، وذلك نتيجة لتحديد الوظائف التي تستطيع الدولة أن تقوم بها، انسجاما مع طبيعة الوجبات الملقاة على عاتقيها، وضيق نطاق النفقات العامة، ودون أن تكون أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والمالية، ودون أن تكون لإعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات المختلفة.

ب/ الدولة المتدخلة:

وفي أوائل القرن العشرين، وتحت تأثير الأزمات الاقتصادية المتكررة، وما سببته من اضطرابات اجتماعية، أثبتت الوقائع عجز النظام الطبيعي، والحرية الاقتصادية عن ضمان استمرار الفلسفة الفردية، فتطور دور الدولة، وبدأت تخرج عن حيادها التقليدي، وأصبحت مسؤولية عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وكان منطقيا أن تنعكس هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، في المالية العامة للدولة بشكل عام، وفي جانب النفقات العامة خاصة، لتنسجم مع الدور الجديد للدولة من خلال[1]:

- تنوع النفقات العامة، طبقا لتنوع وظائف الدولة. فقد أصبحت الدولة مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، اضافة إلى وظائفها التقليدية فاتسعت مجال النفقات العامة الاقتصادية، الاعلانات الاقتصادية ونفقات البطالة، والنفقات العامة الاقتصادية، الإعلانات الاقتصادية ونفقات البطالة، والنفقات

[1] – فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص: 119.

العامة لإعادة توزيع الدخل القومي. أصبحت النفقات العامة أداة من ادوات السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية؛

-ازدياد حجم النفقات، العامة وزيادة معدلها القومي، وهذا ما يتضح من خلال دراسة تطور النفقات العامة في العديد من الدول المختلفة.

ج/ الدولة المنتجة (الاشتراكية):

وفي العقد الثاني من القرن العشرين، قامت الثورة في روسيا عام 1917 وبرزت الأفكار والمبادئ الاشتراكية، ووجدت تطبيقا لها في إطار الدولة الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وأصبحت الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن الإنتاج وعن توزيعه أيضا، وظهر ما أطلق عليه الدولة المنتجة وانعكس هذا التغير في دور الدولة على المالية العامة بشكل عام، والنفقات العامة بشكل خاص فاتسع نطاق النفقات العامة بشكل كبير، وأصبح حجمها ضخما، يغطي مجلات اقتصادية و إجتماعية لم تكن معروفة من قبل، في ظل الأنماط السابقة لدور الدولة وهكذا تعاظمت أهمية النفقات العامة، وشكلت نسبة هامة جدا من الدخل القومي، تكاد تستحوذ على كامل الدخل القومي، في المراحل المتقدمة لهذا الدور[1].

ثانيا: مستوى النشاط الاقتصادي

تؤثر النفقات العامة على النشاط الاقتصادي ولها دور في رسم السياسات الاقتصادية في حالات الركود والانتعاش الاقتصادي فمن الناحية الاقتصادية يجب أن يكون مستوى النفقات العامة متوافقا بصورة عكسية مع مستوى النشاط الاقتصادي، فترتفع النفقات في فترات الركود من خلال زيادة الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال برامج التحفيز الاقتصادي، وتخفيض فترات الانتعاش لخفض الطلب الكلي وتقيل مخاطر التضخم.

ثالثا: المقدرة المالية الوطنية

من بين محددات حجم الإنفاق العام، قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، ويقصد بها مدى مقدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الأعباء المالية للنفقات العامة، دون الأضرار بمستوى معيشة الأفراد أو القدرة الإنتاجية لديهم، بحيث تعتبر الطاقة الضرورية من أهم عناصر المقدرة المالية.

[1]- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير سامية، **مرجع سابق**، ص: 67.

وتنقسم المقدرة التمويلية للاقتصاد إلى قسمين هما:

أ/ القدرة التكليفية:

وتتعلق بمدى قدرة الدخل الوطني على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب ، وهنا يتعلق الأمر بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية.

ب/ القدرة الافتراضية

وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الاقراض العام، وهذا يرتبط بالقدرة التسديدية على مستوى الأسواق المالية[1].

المطلب الثاني: مفاهيم حول التضخم

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى التضخم بصفة عامة من حيث تعريف والنظريات والأسباب والأنواع والآثار الاقتصادية وهي كالتالي.

الفرع الأول: تعريف التضخم

من المتفق عليه بين المالية والاقتصاد أنه ليست لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم محدد، بل اختلف تعريف التضخم عند هؤلاء المفكرين والعلماء، وباختلاف المقصود منه، والزمن الذي حل فيه، فالتعريف الخاص بكلمة التضخم في الفترة ما بين الحربين العالميتين لدى الكثير من الدول هو إصدار النقود الاعتبارية، بصفة مطلقة دون النظر إلى عوامل أخرى كالتغطية لهذه النقود الصادرة، ولكن أن المفهوم قد تغير فيما بعد ذلك، أصبح المقصود منه فائض النقر على فائض السلع والخدمات، ولا شك أن القائلين بهذا المعنى إنما تأثروا بالنظريات، والمفاهيم الكينزية التي سادت بين الحربين العالميتين وفي هذا المجال يمكن القول أن هناك عدة مفاهيم لظاهرة التضخم مبنية على نظريات مختلفة، نذكر منها ما يلي:

أولا: التعريف المبني على النظرية الكمية (النقدية)

فالتضخم النقدي بناء على هذه النظرية بمعنى "كل زيادة في كمية النقد المتداول يؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار "، هذا التعريف الخاص بالتضخم يقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول والملقى في السوق هي السبب في ظهور الظواهر التضخمية، ومنها ارتفاع الأسعار السائدة[2].

---

[1]– مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في للعلوم الاقتصادية، الاقتصاد الكمي، منشورة جامعة محمد بوقرة، بومرداس، دفعة 2014/2015، ص: 14.

[2]– غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2003، ص: 09.

ثانيا: التعريف المبني على أساس نظرية الدخل والإنفاق

حسب هذه النظرية التضخم هو الزيادة في معدل الإنفاق والدخل، إذ ترتفع الأسعار نتيجة زيادة نفقات عناصر الإنتاج، وخاصة الزيادة في معدلات الأجور باعتبار رفع دخل العمال العنصر الهام من عناصر الإنتاج ويفترض بصلاحية هذه النظريات أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة وشاملة بنسبة يفوق الزيادة في الإنتاج، وحتى لا تتحمل الدولة هذه الزيادة، ودون أن تمتصها في نفقات الإنتاج وتخفيض معدلات الأرباح فأنها تلجأ إلى امتصاصها برفع الأسعار[1].

ثالثا: التعريف المبني على نظرية العرض والطلب

تكون هذه النظرية نتيجة التوازنية في العلاقة، بين العرض والطلب بحيث يكون التضخم ثمرة هذه العلاقة المقصودة وهي العلاقة السلبية وليست إيجابية أي تمثل الخلل التوازن فيما بين العرض والطلب، فمن العلماء الاقتصاديين من خلال تعريفه، وتحليله لمفهوم التضخم على القوى التي تحكم هذه العلاقة فعرف التضخم بأنه "زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"

ولقد اشترط البعض من هؤلاء الاقتصاديين شروط يجب توافر ها لإمكانية تطبيق هذا التحليل على كلمة التضخم، واعتبار الأسعار المرتفعة بسبب الخلل في التوازن مابين الطلب والعرض ارتفاعا تضخميا، ومن هؤلاء الاقتصاديين العالم أبا ليرنر Abalener حيث يشرط أن يكون ارتفاع الأسعار فجائيا وغير متوقع حتى يكون تضخما، كذلك منهم من اشترط أن يكون مستوى الأسعار العام هو المقصود بالأسعار المرتفعة بحيث يشمل بأسواق السلع، وأسواق عوامل الإنتاج فزيادة الطلب على العرض تفرض وجود فائض في الطلب ايجابي في كل أسواق السلع، وأسواق عوامل الإنتاج، وهذا يعني وجود فائض في العرض سلبي في كلا السوقين.

ولقد بني أصحاب هذه النظرية أنه لو زاد الطلب النقدي عن العرض السلعي عنده ثمن معين فإن الأسعار ستميل للارتفاع (فائض ايجابي في الطلب) والعكس صحيح، وكلما كان ذلك الفائض كبيرا (فائض الطلب وفائض العرض) (ايجابي سلبي) زادت سرعة ارتفاع أو انخفاض الأسعار فالعلماء الاقتصاديون الذي نادوا بهذه النظرية إنما يأخذون بمفهوم العرض والطلب واعتبروها أساسا صالحا في تحليلهم لظاهرة التضخمية كسبب منشئ لها.

---

[1] – مصطفى رشدي شيخة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية الطبعة الخامسة، بيروت، 1996م، ص: 580.

كل من العالم " بيرو iruP" والعالم "فمن" والعالم "ليرنر lerner" والعالم الكبير "كينز Kenze" [1]، حيث يعرف بيرو التضخم "بأنه ازدياد النقد الجاهز دون زيادة في السلع والخدمات" ، ويعرف فيمن التضخم بأنه: "ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع، والخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة"، ويعرف ليرنر التضخم بأنه "زيادة الطلب على العرض".

كما يعرف كينز التضخم "بأنه زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج" أو زيادة الطلب الحقيقي في وجود استخدام كامل على أن هذه النظرية هي الأخرى لا تسلم من الانتقادات الموجهة إليها فمثلا يعوزها التحديد، والوضوح في تفسيراتها لنشوء التضخمية.

ومن بين هذه الانتقادات:

-فمتى يكون هناك فائض في الطلب الايجابي، وفائض سلبي؟ وهل يشمل ذلك جميع الفوائض في الأسواق في المجتمع حيث تحكم بوجود فائض في الطلب؟

-كذالك المقصود بارتفاع الأسعار؟ وهل هو المستوى العام للأسعار في سوق السلع، وأسواق العوامل أو كلا السوقين معا؟

-كذلك في السوق الواحد قد ترتفع أسعار بعض السلع فيه دون أن ترتفع أسعار بقية السلع، فهل يحكم بوجود فائض تضخم في الطلب أو الأسعار وبالنظر إلى التعريف السابق للتضخم فان جميع النظريات التي تم سردها كأساس لهذا التعريف يمكن تصنيفها ضمن الأسباب المتسببة للظواهر التضخمية والتي يشملها المعيار الأول، ويمكن الانتقال الآن إلى بحث المعيار الثاني في تعريف التضخم إلا وهو المبني على خصائص التضخم[2].

رابعا: التعريف المبني على خصائص ومظاهر التضخم

يبني أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم، وتحليل وتبيان المعنى المراد منه بناء على الخصائص والآثار الخاصة والناتجة عليه، وأهمها ارتفاعات الأسعار، ومن هؤلاء الاقتصاديين " مارشال، ديروبينس، فلامان، كلوزو وغيرهم " وتنصب تعريفاتهم للتضخم على أهم الآثار الناتجة عن التضخم، وهي الأسعار.

فيعرف رونيسن التضخم: بأنه الارتفاع غير منتظم للأسعار ويعرفه مارشال: بأنه ارتفاع الأسعار فيما يعرفه فلامان: بأنه حركة الارتفاع العام للأسعار ويعرفه كلوزو بأنه الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع[3].

1- غازي حسين عناية، **مرجع سابق**، ص: 18.

2- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير سامية، **مرجع سابق**، ص: 69.

3- غازي حسين عناية، **نفس المرجع**، ص: 22.

وهناك من يرى أن التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق فمن غير المحتم حسب هذا التعريف أن يكون الدافع إلى ارتفاع الأسعار عاملا نقديا، فكما أن الارتفاع في الأسعار قد ينتج عن زيادة في الدخول المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها فانه قد يحدث أيضا نتيجة نقص في عرض السلع لانخفاض الإنتاج[1].

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

تختلف النظريات المفسرة لمصدر القوى التضخمية الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل، ونستعرض فيما يلي لأهم هذه النظريات.

أولا: النظرية النقدية في تفسير التضخم

يرى أنصار هذه النظرية الكمية للنقود أن الزيادة في كمية النقر المتداول في السوق بسبب ظهور البوادر التضخمية، بمعنى آخر فكلما طرحت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار التي تنم على حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع وتفسير ذلك من خلال معادلة التبادل ل .: "فشر"، والتي تكتب بصيغة كما يلي: M.V = P. T، حيث

- M: متوسط كمية النقود خلال فترة زمنية معينة
- V: سرعة دوران النقود (ثابت)
- P: المستوى العام للأسعار
- T: حجم المبادلات والمعاملات (ثابت)

وتفسر هذه المعادلة على أن الزيادة في كمية النقود M بنسبة معينة بترتب عليها نفس الزيادة في المستوى العام للأسعار P، ومن منطلق تحقيق افتراضات هذه النظرية فان أي زيادة في كمية النقود تختلف ضغطا تضخميا وتطورت هذه الصياغة على يد الفريد مارشال وأعضاء مدرسة كمبريدج وأخذت معادلة التبادل صيغة جديدة لإحلال فكرة الطلب على النقود K مكان سرعة دوران النقود، واستخدام الناتج القومي أو الدخل القومي Y بدلا من حجم المعاملات وعليه يصبح الصياغة كالتالي، M.K = P.Y، حيث:

- M: متوسط كمية النقود خلال فترة زمنية معينة
- K: الطلب على النقود بحيث K = 1/V
- P: المستوى العام للأسعار

[1]- نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية، الطبعة الثانية، 1984م، ص: 14.

-٢: الدخل القومي الحقيقي[1].

وجوهر هذه النظرية أن الظاهرة التضخمية عبارة عن اختلاف بين التيار النقدي والتيار السلعي ، غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصورتها فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة بزيادة كمية النقود فيها فالظروف الاقتصادية التي سادت المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد الكبير 1929 – 1933 م لم تفسر عدم ظهور التضخم، وعدم ارتفاع الأسعار مع أنه القي في الأسواق كمية كبيرة من النقود المتداولة، ومن ثم يعتبر الفائض النقدي تضخما وكذلك فانه لا يمكن وصف الأسواق أثناء فترة الكساد بأنها تعاني من حالات التضخم نتيجة تحويل الحكومات لمشروعاتها الاستثمارية وإعادة بناء اقتصادياتها مما اقتضى إغراق هذه الأسواق بالنقد، فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق، ولم تتفشى في تلك المجتمعات التي أغرقت أسواقها بالفوائض النقدية[2].

ثانيا: النظرية الكنيرية لتفسير التضخم

عرفت بالنظرية الكنيرية نسبة إلى مؤسسها الاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز، الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي وباعتبار نظرية التوظف أو الدخل الوطني الكنيرية هي خاصة بالقدرة القصيرة فأنها تقوم على عدد من الافتراضات منها ثبات العوامل المحددة لموقع دالة العرض الكلي، ومن ثم التغير في الطلب الكلي الناتج عن تغيير عنصر آخر من عناصر الإنفاق الوطني، ويتميز التحليل الكنيري في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين.

- **المرحلة الأولى**: لا تكون فيها كل المواد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي مستغلة في هذه الحالة عند زيادة الإنفاق الحكومية مثلا، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخول وبالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك، أي يزيد الطلب الكلي، فيعكس ذلك على زيادة الإنتاج ويسمى هذا النوع بالتضخم الجزئي.
- **المرحلة الثانية**: وهي مرحلة التشغيل الام حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، ومن هنا فان أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في احدا أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع، وبالتالي تخلق فائض طلب يعكس نفسه انعكاسا مباشر أو كاملا على مستوى الأسعار، ومن الملاحظ أن ارتفاع الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب " القوة التضخمية "، يفسر كينز هذا النوع بالتضخم الناشئ عن جذب الطلب أو التضخم البحت[3].

1- مفيد عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص: 88.

2- غازي حسين عنابة، **مرجع سابق**، ص: 16.

3- صبحي نادرس فرصيه، **النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984 م، ص: 237.

-يعبر التحليل كينز للتضخم عن الدول الصناعية والرأسمالية التي تحقق فائض إنتاجي كبير وتتميز بأسواق عالية الكفاءة، حيث أن المشاكل الأساسية التي تتميز بها الدول المتخلفة هي قصور طاقاتها الإنتاجية حتى على تلبية متطلباتها اليومية[1].

ورغم ذلك فان هذه النظرية تلقي الضوء على الاختلال بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، وأمر مهم للبلدان النامية المتقدمة ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: (1.2): يوضح التضخم عند كينز[2]

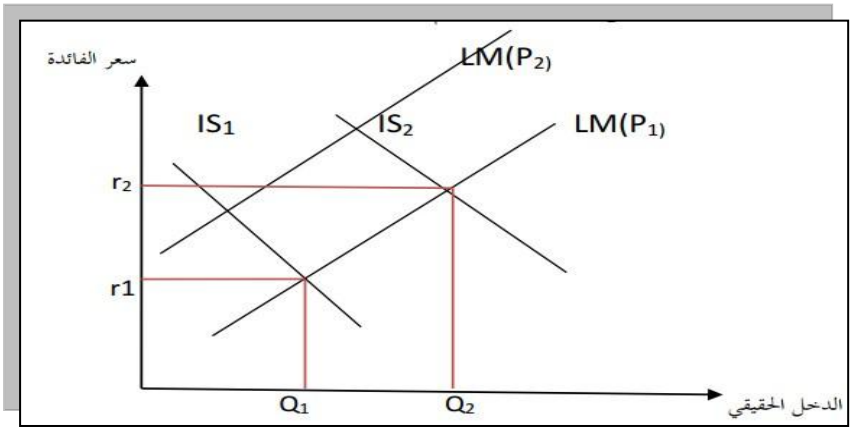

المصدر: ضياء المجيد الموسوي، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002م، ص 221

يفترض الشكل أعلاه تحقيق التوظيف التام لعوامل الإنتاج عند مستوى إنتاج، Q1 ويتحقق التوازن العام عند توازن سوق السلع وسوق النقد في نقطة تقاطع LM(P1) مع IS1، حيث يكون عندها الناتج Q1 بسعر الفائدة r_1 ومستوى الأسعار، P_1 بإفتراض زيادة الطلب الكلي ممثلا في انتقال المنحنى IS1 إلى IS2 ومن ثم حصول فائض في الطلب قدره Q2-Q1 يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومتسببا في الانخفاض الحقيقي للنقود، وبالتالي انتقال منحنى LM(P1) إلى LM(P2) حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، ولكن عند مستوى سعر فائدة أعلى ومستوى عال من الأسعار، مع ثبات حجم الناتج عند مستواه السابق.

إن التحليل الكينيزي يقرر أن التضخم هو مؤشر على ضعف الطاقة الإنتاجية عن استيعاب فوائض الطلب الكلية، وهو بذلك يتحدد بعوامل ثلاث:

-**فوائض الطلب الكلية الايجابية**: تعبر عن الفرق في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.

---

[1]- مفيد عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص: 91.

[2]- ضياء المجيد الموسوي، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002م، ص: 221.

-**فوائض العرض الكلي السلبية** : وهي تعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع (أي عدم المرونة بين السلع المستهلكة وبين الإنفاق الكلي المتزايد).

-**مستويات العمالة والتشغيل المتحققة**: وهي تعبر عن مستويات التضخم المرتفعة كلما كان التشغيل في ظروف اقرب إلى الاكتمال[1].

ثالثا: النظرية المعاصرة لتفسير التضخم

اعتمدت هذه المدرسة شيكاغو بزعامة "ميلتون فريدمان" النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة، وانتشار هذه النظرية في الواقع لا يرجع فقط إلى مساهمات "فريدمان" في هذه الصياغة الجديدة، بل أيضا إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الرأسمالية في السبعينيات وخاصة انتشار ظاهرة التضخم ألركودي حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة، وهو ما يناقض منحنى "فيليب: ." وكذلك عجز سياسات مكافحة التضخم التي تنصح بها النظرية الكن يرية، وهي الظروف التي نشأت فيها النظرية، هذه النظرية التي تنظر إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة اكبر من نمو الإنتاج، حيث تقوم نظرية "فريدمان" على مبدأين هما:

-المؤثر في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج، أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليس مجرد تطور كمية النقود[2]

-التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

-يتصور "فريدمان" أن التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دور أنها في نفس الاتجاه، وينعكس إجمالي أثر التغير في كمية النقود وسرعة دور أنها في إحداث تغير في كل من الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.ونلخص من هذا أن مصدر الارتفاع التضخمي في النظرية المعاصرة لكمية النقود، يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن "الحجم الأمثل" الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

---

[1]- وجدي جميلة، **السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم**، مذكرة انيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص: 74.

[2]- بلعزوز بن علي، "**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2004، ص: 140.

-وترى هذه المدرسة أن سبب الإختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود ولي: عرض النقد الذي تتحكم فيه السلطات النقدية، أما الطلب على النقود فهو يصعب التحكم فيه حيث تشمل متغيرات عديدة كما يقول "فريدمان، " كسعر الفائدة الحالي والمتوقع، ومعدل التضخم ومستوى الدخل القومي، ومستوى الثروة المادية على صيغة أصول ثابتة أو نقدية، ويمكن تلخيص دالة الطلب على النقود رياضيا (كما يراها فريدمان) على النحو التالي: M= F(P,Rb,Re,1/P,dp/dt,W,u) [1]

-ويمكن القول أن هذه النظرية بالمقارنة مع صورتها التقليدية أكثر عمقا و اقعية في تحليل العلاقات بين كمية النقود والأسعار فهي تأخذ بعين الاعتبار تأثير التغير في الناتج أو الدخل الوطني الحقيقي وتغير في الطلب على النقود على مستويات الأسعار بالإضافة إلى الدراسات المتعمقة للعوامل التي تجد الطلب على النقود تفسير للقوة التضخمية في البلاد المتخلفة بعد أكثر واقعية لتفسير هذه القوة بالمقارنة مع النظرية الكمية التقليدية وأيضا أكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكنزية[2].

الفرع الثالث: أسباب التضخم

يرى معظم الاقتصاديون أن ظاهرة التضخم ترجع إلى الأسباب الآتية:

أولا: التضخم بارتفاع الطلب الكلي

أن التضخم يتولد نتيجة وجود اختلال بين الطلب والعرض، ويسبب زيادة الطلب النقدي على العرض النقدي فانه ينشأ زيادة في الدخول النقدية للأفراد، دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخول زيادة حقيقة في الإنتاج من الأفراد من الأفراد تحصلوا هذه الأرصدة النقدية، ويؤدي إلى رفع ارتفاع في المستوى العام للأسعار وهو ما يسمى بتضخم الطلب[3]، وتحدث هذه الاختلافات نتيجة لأسباب عدة أهمها[4]:

-زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري

-التوسع في فتح الإعتماد من قبل المصارف

-العجز في الميزانية العامة للدولة، الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج وخاصة حالة التشغيل الكامل.

1- مفيد عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص: 101.

2- صبحي نادرس، **مرجع سابق**، ص: 248.

3- صبحي نادرس فريصة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1983م، ص: 250.

4- غازي حسين عنابة، **مرجع سابق**، ص: 112.

-تمويل العمليات الحربية

-الارتفاع في معدلات الأجور

-التوقعات والأوضاع النقدية

ثانيا: التضخم بانخفاض العرض الكلي

لقد ساهم اقتصادي كمبردج الكبير ألفريد مارشال في بداية القرن العشرين في صياغة الأدوات التحليلية للعرض والطلب، ومن المفيد لفهم أفضل لمصطلح التوازن، توضيح الدور الحيوي الذي أعطاه مارشال لعامل الزمن اللازم لتوازن الأسعار وأن النظريات التي تؤكد على جانب الطلب لم تكف لتفسير التضخم تفسير كاملا في جميع الفترات لذلك فقد رافق تطورها تطورا مماثلا نظريات أخرى تؤكد على جانب العرض، وما أتينا على ذكره بالنسبة لزيادة الطلب يصلح أيضا لقوله لانخفاض العرض حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية ومن أهم العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلي هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الاقتصادي توفيرها وكذا سياسة الإنفاق العام، وأيضا كثرة النقد الزائد والمتداول في تحقيق البرامج إضافة إلى مجموعة من العناصر ندرجها فيما يلي:

-تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الشامل لجميع طاقاته وبذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص

-عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، فانه يعجز كل بلد وتتغير من فترة إلى أخرى.

-النقص في العناصر الإنتاجية: كالعمال والموظفين المختصين، وكذا المواد الأولية والخامة...الخ[1].

-النقص في رأس المال العيني: أن انخفاض إنتاجية في رأس المال بسبب الاستهلاك من جهة والاستعمال غير العقلاني من جهة أخرى، ويؤدي إلى النقص في رأس المال المستخدم، مما يباعد بين النقد المتداول والمعروض من السلع المتناقص وهذا يعني بداية التضخم، وهناك عوامل أخرى منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب فنية، وحدوث عوامل طارئة تقلل الإنتاج مثل الحروب، الجفاف قلة العملات الاجنبية وغيرها من ما يحول دون إستراد المواد الأولية[2].

---

[1]- جمال خرسين، أيمن أبو خضير، عماد حضاونة، **النقود والبنوك**، الطبعة الاولى، عمان، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، 2002م، ص: 129.

[2]- غازي حسين عنابة، **مرجع سابق**، ص: 115.

ثالثا: التضخم الهيكلي

يتمثل في مجموعة من العلاقات والنسب الثابتة المميزة من خلال الزمان والمكان، والكميات الاقتصادية المرتبطة بالعملية الإنتاجية وتوزيع الموارد المالية داخل المجتمع ونجد أسبابها أما سلوك العناصر البنائية أو هيكلية للاقتصاد مثل السكان أو شكل المشروعات أو هيكل الأسواق وأما في جهود العلاقات بين تلك العناصر، ومن مظاهر التضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأسمالي ما يلي:

-تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي يمارس أيضا ضغوط تضخمية، في الإعانات الاجتماعية مثلا لا يقابلها أي إنتاج، في حين يزيد الطلب.

-طريقة التوزيع في البناء الاقتصادي.

-شكل المشروعات المكونة للواحدة الاقتصادية الإنتاجية الصناعية في الاقتصاد الرأسمالي.

-زيادة النفقات العسكرية خاصة في حالة الحرب[1].

الفرع الرابع: أنواع التضخم

هناك أنواع متعددة من التضخم، ولكنها ليست منفصلة عن بعضها البعض، أو قد يتضمن نوع ما من التضخم نوعا من الأنواع الأخرى، وقد يكون في سوق السلع كما قد يكون في أسواق عوامل الإنتاج إذ أن أنواع التضخم تشترك في خاصية وواحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملا، ونستعرض فيما يلي الأنواع التضخم المختلفة بالاستعانة بعدة معايير تميز كل نوع وذلك على النحو التالي[2].

أولا حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار

يتحد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية في الدولة بمد تحكم الدولة في جهاز الأسعار، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار، والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية.

ثانيا: التضخم الطليق المكشوف الظاهري

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاعه مستويات الأسعار والأجور، لاعتراضها أو الحد منها، ووفقا لهذا النوع التضخم ترتفع الأسعار بنسبة أكبر من ازدياد المتداول النقدي للكميات النقدية المتداولة. وإلى جانب أحجام السلطات الحكومية عن التدخل فقد تتدخل عوامل أخرى في رفع المستويات العامة للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية ومنها الظروف الاقتصادية السائدة في بعض القطاعات الاقتصاديـــة

---

[1]- مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، الطبعة الخامسة، بيروت، 1986م، ص: 597.

[2]- الروبي نبيل، **مرجع سابق**، **ص**: 25.

وكذلك العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشترين... الخ، فمطالبة العمال برفع معدلات الأجور بناء على ارتفاع الأسعار في قطاعاتهم الإنتاجية يدفع المشترين والمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية تكاليف الإنتاج المرتفعة ومنها ارتفاع الأجور، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الحاجات الاستهلاكية، ومن ثم إلى تسهيل فتح الإعتمادات أمام المنتجين لزيادة إنتاجهم مما يوفر أرباحا أكثر، ويدفع العمال من جديد إلى المطالبة برفع أجورهم، فضلا عن اندفاع المنتجين من القطاعات الأخرى[1].

أ/ التضخم المكبوت المقيد:

وهو نوع من التضخم مستتر وفي ظله لا يستطيع الأسعار أن ترتفع أو تتمدد على طريق سياسات تتمثل في وضع ضوابط وعمليات تقنن من الإنفاق الكلي، وتمنع من الارتفاع الأسعار، وهذا يؤدي إلى تجميع الموجودات النقدية والسائدة التي يمكن تحويلها قوة شرائية في وقت لاحق ومن سماته بروز الطوابير على المحلات التجارية، وظاهرة السوق السوداء، وهو بخلاف التضخم الظاهر[2].

ب/ التضخم الكامن الخفي:

يتمثل في ارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق بفضل تدخل الدولة حين خالت الدولة بجراءتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا، وخفيا لا يسمح بالظهور، وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والعدائية والاستثمارية.

ثالثا: معيار تعدد القطاعات الاقتصادية

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع، يختلف عن التضخم الذي يتفشى فيسوق عوامل الإنتاج، كذلك فالتضخم الذي يتفشى في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية ويحلل العلامة الاقتصادي كينز أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع إلى:

أ/ التضخم السلعي:

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار[3].

1- غازي حسين عنابة، **مرجع سابق**، ص: 58-59.

2- محمود حسين الوادي واخرون، **النقود والمصارف**، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010 م، ص: 89.

3- غازي حسين عنابة، **نفس المرجع**، ص: 596؛ 60؛ 80.

ب/ التضخم الرأسمالي:

يحصل هذا التضخم في قطاع الصناعات الاستثمارية، يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجيتها.

-أما بالنسبة للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج فقد صنفها كينز إلى نوعين هما: التضخم الداخلي والتضخم الربحي.

-التضخم المدخلي: يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج ومنها أجور العمال وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار.

-التضخم الربحي: وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عملة، بحيث تتحقق أرباح فورية في قطاعي صناعات السلع الاستهلاكية والاستثمارية[1].

رابعا: مدى حدة الضغط التضخمي

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى

أ/ التضخم الجامع:

وأشد أنواع التضخم آثارا وضررا على الاقتصاد القومي، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف، بحيث تترك آثارا كبيرا يصعب على السلطات الحكومية الحد منها، أو معالجتها، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل، ومخزن للقيم، مما يدفع إلى عن استخدامها كمخزن للقيمة ومقياسها للمدفوعات الأحادية إذا ما حققت الأسعار ارتفاعا آخر بمعدلات مرتفعة أخرى فان الأفراد يتخلون عن استخدامها كوسيط للتبادل.

ب/ التضخم الغير الجامح المتوسط:

وهو تضخم ترتفع فيه معدلات الأسعار ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح بحيث تكون آثاره أقل خطورة على الاقتصاد القومي وبحيث يسهل على السلطات الحكومية علاجه، ومكافحته والحد من آثاره بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول[2].

---

[1]- جمال خرسين واخرون، **النقود والبنوك**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2002، ص: 130.

[2]- غازي حسين عنابة، **مرجع سابق**، **ص**: 62

الفرع الخامس: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

التضخم كظاهرة نقدية له من الآثار ما يتجاوز هذه الخاصية، يمكن إيجازه فيما يلي:

أولا: الآثار الاقتصادية

- ضعف الادخار بسبب ضعف الثقة في العملة والميل نحو الاستهلاك وشراء العقارات والسلع المعمرة والعملات الصعبة وبالتالي تفقد العملة وظيفتها كمخزن للقيمة.
- عجز ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الواردات لكون أن المنتجات المحاسبية تصبح مرتفعة الثمن بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجيتها
- انتشار النشطات الطفيلية المربحة ونقص الاستثمار الإنتاجي
- تهريب رؤوس الأموال والمضاربة بالعملة والسلع
- صعوبات كبيرة في عملية التخطيط بسبب التغير المستمر لأسعار عوامل الإنتاج سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي.

ثانيا: الآثار الاجتماعية

- تدهور القدرة الشرائية خصوصا لذوي الدخل الثابت كالموظفين وأصحاب المعاشات
- التأثير السلبي على المقرضين بسبب انخفاض معدل الفائدة الحقيقي بينما يستفيد من طلك المقترضون حيث تقل تكاليف التسديد
- سوء توزيع الدخل القومي والذي يتجلى في بروز الطبقية والفقر والأمراض والبطالة وتسريح العمال وينجر عن ذلك توقف عملية التنمية
- ظهور آفاق واضطرابات اجتماعية[1].

---

[1]– مفيد عبد اللاوي، **محاضرات الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، دار ساحة السوق للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007م، ص: 97.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للإنفاق الحكومي والتضخم

سنتعرض في هدا الجزء لأهم الدراسات التي عالجت أثر الإنفاق الحكومي علي التضخم وبهذا الغرض سنقوم بعرض تلك الدراسات من خلال هدا المبحث:

المطلب الأول: الدراسات السابقة

تم تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع متشابهة إلى ثلاثة فروع:

الفرع الأول: الدراسات المحلية

أولا: الدراسة الاولي

دراسة مقراني حميد 2014، أثر الإنفاق الحكومي علي معدلي البطالة والتضخم في الجزائر، دراسة حالة الجزائر باستخدام الأدوات الإحصائية والقياسية. مدكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة (محمد بوقرة، بومرداس).

أ/ الاشكالية:

ما هو أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988_2012)؟

ب/ الهدف من الدراسة:

تهدف هده الدراسة إلى تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر ومعرفة أثر الإنفاق الحكومي عليها وعلى معدل التضخم ، و تقسيم فعالية السياسة المالية في الجزائر باستخدام إدارة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأبراز أهمية أساليب وأدوات القياسية الاقتصادي، النماذج القياسية والطرق الاحصائية في تحليل الظواهر الاقتصادية.

ج/ النتائج:

توجد علاقة طردية ضعيفة بتأخير واحد بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم أي أن زيادة الإنفاق العام في سنة معينة تسبب في ارتفاع الأسعار في السنة التي تليها ، كما توجد علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة بتأخير، فإذا ارتفعت النفقات العامة الحقيقية في سنة معينة يرتقب انخفاض معدل البطالة في سنة تليها.

ثانيا: الدراسة الثانية

لصحراوي محمد نجيب، 2016 دراسة العلاقة السببية بين مشكلتين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، دراسة القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح-ورقلة –

أ/ الإشكالية:

هل توجد علاقة مستقرة طويلة الأجل بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) وان وجدت فما هو اتجاه السببية؟

ب/ الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري.

ج/ النتائج:

أن متغيرات هذا النموذج وهي البطالة والتضخم كانت مستقرة مع مرور الزمن على مستويا وذلك في المستوى الأول ولكن بعد إدخال الفروق استقر التضخم عند الفرق الأول وكذلك البطالة استقرت عند الفرق الأول فانه يمكن القول انه لا توجد علاقة تكامل المشترك بين المتغيرين، وهذا يفسر أن العلاقة بين البطالة والتضخم لا تكون على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بالسببية، فان التضخم لا تربطه علاقة سببية مع البطالة والأمر نفسه للبطالة أيضا فهي لا تربطها علاقة سببية بالتضخم. أي أن كلا المتغيرين لا تربطهما علاقة سببية ببعضهما، وأن التضخم لا تسبب في البطالة، والبطالة لا تسبب في التضخم، بمعني لا توجد سببية في أي من الإتجاهين.

الفرع الثاني: الدراسات العربية

أولا: الدراسة الأولى

دراسة (محمد كمال حسين رجب) 2011، أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين: دراسات إحصائية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية (جامعة الأزهر –غزة–)

أ/ الإشكالية:

ما هو دور السياسة الإنفاقية في الحد من التضخم في الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية؟

ب/ الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر السياسة الاتفاقية للسلطة الوطنية الفلسطينية على التضخم في فلسطين، بالإضافة إلى تحليل السياسة الإنفاقية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وما شهدته الأراضي الفلسطينية من تأزم الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية وازدياد حدة المشاكل المالية ، هذا فضلا على التعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني ، والوصول إلى نتائج وتوصيات للمساعدة في علاج الإختلالات في هيكل الاقتصاد الفلسطيني.

ج/ النتائج:

-التضخم يؤثر سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويقلص مؤشرات الاقتصاد الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة مما يؤدي إلى الزيادة في الإنفاق العام نتيجة انخفاض القوة الشرائية؛

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في إجمالي النفقات العامة على الرقم القياسي العام؛

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في النفقات الجارية وصافي الإقراض على الرقم القياسي العام؛

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الأجور والرواتب على الرقم القياسي العام؛

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في النفقات تشغيلية والنفقات التحويلية على الرقم القياسي العام؛

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في النفقات التحويلية على الرقم القياسي العام.

ثانيا: الدراسة الثانية

دراسة، (عبد الحميد بخيت محمد)، 2011م، فعالية السياسة النقدية في تقليل حدة التضخم في السودان (1990-2010)، دراسة قياسية، رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان.

أ/ الإشكالية:

ما فعالية السياسة النقدية في تقليل حدة التضخم في السودان (1990-2010)؟

ب/ أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور السياسة النقدية في تقليل التضخم، ومعرفة مسببات التضخم وكيفية معالجتها بواسطة السياسة النقدي، معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم وابراز والأدوات المناسبة للسياسة النقدية في تقليل التضخم.

ج/ النتائج:

بعد تشخيص الظاهرة وتقدير الدراسة وتحليل البيانات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-هنالك علاقة طردية بين عرض النقود والتضخم حيث تبرهن الدراسة إلى أن أي زيادة في كمية النقود تقود إلى التضخم؛

-هنالك علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن استقرار سعر الصرف يؤدى إلى تقليل التضخم؛

-هنالك علاقة طردية بين الناتج الإجمالي المحلي وعرض النقود كما أن هنالك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود.

-هنالك علاقة عكسية بين حجم أسعار الواردات والتضخم وهذا يخالف منطق النظرية الاقتصادية التي تبين أن ارتفاع أسعار السلع العالمية يؤدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية وذلك نسبة إلى ارتفاع تكاليف إنتاجها.

الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية

لقد تم اختيار بعض الدراسات نوجزها فيما يلي:

أولا: الدراسة الاولى

Olaiya, Sam, Ayo, Nwasa, A trivariate causality test among economic, growth, government expenditure & inflation rate in Nigeria, paper, Research Journal of Finance & Accounting,Vol.3, N° 1, 2012

أ/ الإشكالية:

ماهي العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي علي معدل التضخم في نيجيريا.

ب/ نتائج الدراسة:

تناولت هذه الدراسة العلاقات السببية بين النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في نيجيريا خلال الفترَة 1970 إلى 2010 استخدمت الدراسة كلا من اختبارات (ADF) وبيرون لفحص خصائص المتغيرات. حيث أظهرت الاختبارات عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في كل من المدى القصير وعلى المدى الطويل، وأيضا تم الكشف أنه في المدى القصير يكون اتجاه أحادي للعلاقة السببية الموجودة من النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي لمعدل التضخم لم يلاحظ أي ردود فعل من معدل التضخم باتجاه المتغيرين، وقد أوصت هذه الدراسة على ضرورة تنفيذ الحكومة لسياسات ذات إنفاق حكومي معتدل أي ترشيد الإنفاق الحكومي من أجل الحد من معدل التضخم.

ثانيا: الدراسة الثانية

Francesco, Roberto, Gian, The nexus between puplic expenditure inflation in the Mediterranean countries, paper, Cosimo magzzino, Roma Italy, 2011

هدفت هذه المقالة إلى تقييم الأدلة العملية على العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم لبلدان البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، أسبانيا، اليونان، ايطاليا، قبرص، مالطا، البرتغال) خلال الفترة (1970-2009)، وذلك باستخدام منهج السلاسل الزمنية. وتبين بعد إدخال بعض تقنيات الاقتصاد القياسي عموما، أنو توجد

علاقة طويلة المدى بين الإنفاق العام والتضخم فقط عند البرتغال. بالإضافة إلى ذلك فاختبارات جرانجر السببية أظهرت أنو في المدى القصير اتجاه التدفق يكون من النفقات العامة إلى التضخم لكل من فرنسا، قبرص، مالطا وأسبانيا، وتدفق ثنائي الاتجاه لإيطاليا، ومن التضخم إلى الإنفاق العام للبرتغال وعليه. خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد دليل واضح على أن اتجاه التأثير يكون دائما من الإنفاق العام إلى التضخم والعكس صحيح كذلك.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسات الحالية

بعد عرض مجمل لبعض الدراسات المحلية، العربية والأجنبية نتطرق الآن لتبيان أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، على النحو الآتي:

الفرع الأول: المقارنة مع الدراسات المحلية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

جدول (1.1): مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية

	الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	– أثر الإنفاق الحكومي علي معدلي البطالة والتضخم في الجزائر	– العلاقة السببية بين مشكلتين البطالة والتضخم في الجزائر	– أثر الإنفاق الحكومي علي التضخم
الهدف من الدراسة	– تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر ومعرفة أثر الإنفاق الحكومي عليها وعلى معدل التضخم	– الكشف عن العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري.	– قياس أثر الإنفاق العام علي التضخم
عينة الدراسة	– الجزائر	– الجزائر	– الجزائر
فترة الدراسة	2012-1988 –	2014-1980 –	2016-1990 –
طريقة معالجة الموضوع	– نموذج استقرار السلاسل الزمنية	– نموذج ECM، التكامل المشترك	– نموذج شعاع الانحدار الذاتي var
النتائج	– وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة بتأخير – وجود علاقة طردية ضعيفة بتأخير واحد بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم	– لا توجد علاقة تكامل المشترك بين المتغيرين، وهذا يفسر أن العلاقة بين البطالة والتضخم لا تكون على المدى الطويل.	– توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والتضخم – لا توجد علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الدراسات السابقة

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة، واختلفت في فترتها وعينتها، وطريقة معالجة الموضوع، حيث أن الدراسة الأولى استخدمت نموذج استقرار السلاسل الزمنية، أما الدراسة الثانية فركزت على استخدمت نموذج ECM التكامل المشترك، بينما الدراسة الحالية استخدمت نماذج شعاع الانحدار الذاتي var.

الفرع الثاني: المقارنة مع الدراسات العربية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

جدول: (1.2) مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية

	الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الاولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	-هو دور السياسة الإنفاقية في الحد من التضخم في الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية	-مافعالية السياسة النقدية في تقليل حدة التضخم في السودان	--أثر الإنفاق الحكومي على التضخم
الهدف	- .معرفة أثر السياسة الإنفاقية للسلطة الوطنية الفلسطينية على التضخم في فلسطين	-معرفة مسببات التضخم وكيفية معالجتها بواسطة السياسة النقدية	-قياس أثر الإنفاق العام علي التضخم
عينة الدراسة	-فلسطين	-السودان	-الجزائر
فترة الدراسة	-1996-2008	-1990-2010	-1990-2016
طريقة معالجة الدراسة	-برنامج (Excel)، والبرنامج (SPSS)	-نموذج بانل	نموذج شعاع الانحدار الذاتي var

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الدراسات السابقة

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت على اقل في احد جوانب موضوع الدراسة، واختلفت في فترتها وعينتها، وطريقة معالجة الموضوع، حيث أن الدراسة الأولى برنامج (Excel)، والبرنامج (SPSS)، أما الدراسة الثانية فركزت على نموذج بانل، بينما الدراسة الحالية استخدمت نماذج شعاع الانحدار الذاتي var.

الفرع الثالث: المقارنة مع الدراسات الأجنبية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

جدول: (1.3) مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية

	الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الاولى	الدراسة الثاني	
موضوع الدراسة	-ماهي العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي علي معدل التضخم	-العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم لبلدان البحر الأبيض المتوسط	-أثر الإنفاق الحكومي على التضخم
الهدف	--معرفة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي علي معدل التضخم.	-تقييم الأدلة العملية على العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم لبلدان البحر الأبيض المتوسط	-قياس أثر الإنفاق العام علي التضخم
عينة الدراسة	-نيجيريا	-فرنسا، أسبانيا، اليونان، ايطاليا، قبرص، مالطا، البرتغال	-الجزائر
فترة الدراسة	2010-1970-	2009-1970-	2016-1990-
طريقة معالجة الدراسة	-اختبارات(ADF)	-باستخدام منهج السلاسل الزمنية	-نموذج شعاع الانحدار الذاتي var
لنتائج	-حيث أظهرت الاختبارات عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في كل من المدى القصير وعلى المدى الطويل.	-أنو توجد علاقة طويلة المدى بين الإنفاق العام والتضخم فقط عند البرتغال.	-توجد علاقة طرديه بين الإنفاق الحكومي والتضخم -لا توجد علاقة سببية بين الإنفاق.الحكومي والتضخم

المصدر: من أعداد الطالب بناء على الدراسة السابقة

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت على اقل في احد جوانب موضوع الدراسة، واختلفت في فترتها وعينتها، وطريقة معالجة الموضوع، حيث أن الدراسة الأولى اختبارات(ADF)، أما الدراسة الثانية فركزت على باستخدام منهج السلاسل الزمنية، بينما الدراسة الحالية استخدمت نماذج شعاع الانحدار الذاتي var.

خاتمة الفصل الأول

يعتبر الوقوف على الإطار النظري للإنفاق الحكومي والتضخم من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بالاقتصاد الجزائري، نظرا لأهميتها الكبيرة ونظرا لنتائجها وانعكاساتها الايجابية والسلبية في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الفهم الحقيقي لهذه المتغيرات يؤدي بنا إلى التشخيص السليم ومعرفة كيفية التحكم فيها.

لهذا جاء الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بهذه المتغيرات انطلاقا من تقديم بعض التعاريف والتطرق إلى بعض الدراسات السابقة و مقارنتها بالدراسات الحالية كما أن هذه المتغيرات تخضع إلى مجموعة من المحددات والعوامل.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر

الإنفاق الحكومي والتضخم

تمهيد الفصل الثاني

بعد تعرضنا في الفضل السابقة إلى الإنفاق الحكومي والتضخم، سوف نحاول في هذا الفصل إبراز طبيعة العلاقة بينهما وتحديد مدى تأثير تغير الإنفاق الحكومي على التضخم من خلال استعمال نماذج شعاع الانحدار الذاتي على دولة الجزائر، بحيث تحتل النماذج الاقتصادية القياسية مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية وترجع هذه الأهمية إلى استعمالها في المجال التحليلي والتنبؤي وفي اتخاذ القرارات الاقتصادية لبناء سياسات اقتصادية ملائمة على أساس المتطلبات في كل المجالات الاقتصاد في البداية سوف نتعرف على الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر ومن ثم سنحاول تطبيق نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR التي سنتعرف من خلال على درجة تأثير الإنفاق الحكومي صدمة.

المبحث الأول: الاطار التطبيقي للدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، من خلال التعريف بالعينة محل الدراسة ومصادر بيانات حتى يتسنى لنا أخذ فكرة عامة على موضوع الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

يعتبر المجتمع المدروس الركيزة الأساسية لإنجاز الدراسات التطبيقية، وهذا من خلال عملية جمع البيانات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة على هذه الدراسة.

الفرع الأول: تطور متغيرات الدراسة

سنتعامل في هذه الدراسة مع متغيرين أساسين هما:

-الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي: تم استخدام الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للإنفاق الحكومي حيث تم التعبير عنه بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، وقد تم الحصول علي القاعدة البيانات الخاصة من الموقع البنك العالمي ويرمز له برمز G.

-المتغير التابع هو معدل التضخم والدي يقاس بواسطة معدل تعير اسعار الاستهلاك، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاق من الموقع البنك العالمي ويرمز له ب (INF).

لقد أسسنا هذه الدراسة القياسية على بيانات سنوية خاصة بمعدلات التضخم مصدرها الديوان، من البنك الدولي وسلسلة زمنية سنوية للإنفاق الحكومي، كلا السلسلتين تحتويان على 26 ملاحظة سنوية (من 1990 إلى 2016) سنقوم بتحليل تطور الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم على طول فترة الدراسة . هذا ما سنقوم باستنتاجه من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول والشكل التالي:

الفرع الثاني: تطور الإنفاق الحكومي وفي الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

الجدول رقم (2.4): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل الإنفاق الحكومي %	101.43	94.48	98.54	101.35	103.52	102.80	94.62	90.43	99.93
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل الإنفاق الحكومي %	94.628	78.71	85.32	90.12	85.627	85.59	76.86	73.10	77.80
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل الاتفاق الحكومي %	80.73	100.51	92.97	89.89	91.62	97.19	101.70	113.36	114.26

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات من البنك الدولي

من أجل توضيح أكثر لتطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة(1990-2016) نستعين بالمنحنى الاتي:

الشكل رقم (2.3): منحنى تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر بين (1990-2016)

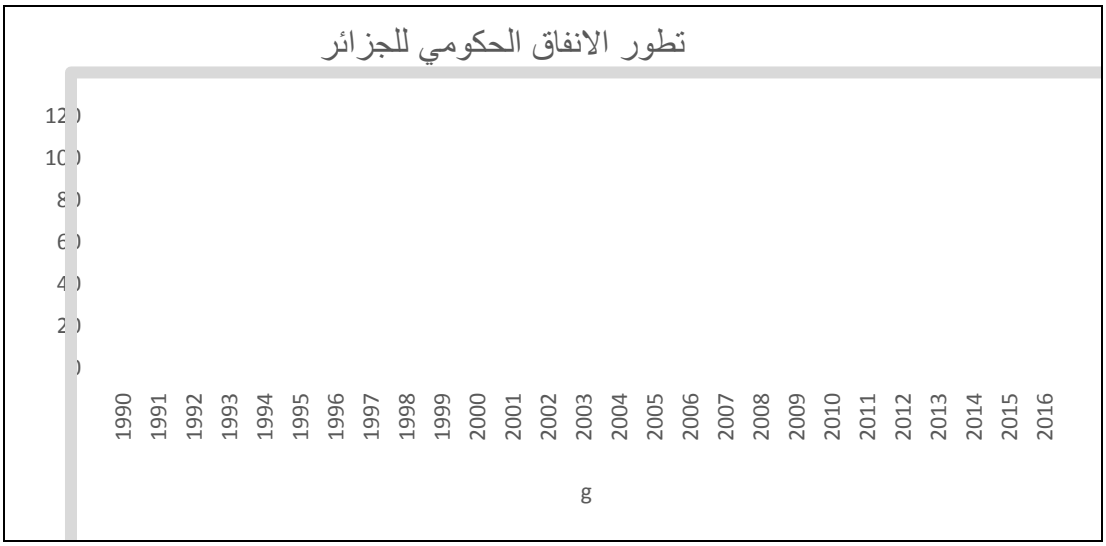

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات من البنك الدولي

-التحليل الاقتصادي

من خلال ملاحظة الشكل رقم (2-2) يظهر جليا التزايد المستمر لحجم الإنفاق العام من سنة إلى اخرى خاصة مع نهاية التسعينات، فعندما حاولت الدولة أصلاح القطاع الصناعي وخلف التكامل بينه وبين القطاع الزراعي خلال المرحلة الممتدة بمراحل التالية:

-**المرحلة الاول: 1990-1999)** : خلال هذه المرحلة نلاحظ تطور بطيء في مستوى الإنفاق العام مقارنة بالمرحلة الأولي حيث كان نسبة 101.49% عام 1990 ثم تناقصه إلى 94.62% وقد يعود هذا إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات وسوء الأوضاع الأمنية في سنوات التسعينات، وبالتالي عدم توفر الجو المناسب لتطبيق السياسات الاقتصادية من جهة، وضعف القدرة التمويلية بسبب انخفاض أسعار المحروقات، ثم لجأت إليه مرة ثالثة في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث لطلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الإختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي للدخول إلى اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن).

-**المرحلة الثانية (2000-2016)**: خلال هذه المرحلة عرف الإنفاق العام تطور كبيرا ملحوظا، فمقارنة بالمرحلة السابقة فقد عرف معدل نمو الإنفاق العام قفزة كبيرة بنسبة 78.71% عام 2000 إلى 114.26% عام 2016، وقد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية السنوات الثالثة نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات بتحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى السياسة التوسعية في الإنفـــاق

العام، قصد الخروج من التبعات والأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، والتي نتج عنها تدهور النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي للأفراد وكذا استفحال ظاهرة البطالة وارتفاع معدلاتها، من أجل ذلك تم إقرار برامج خماسية ضخمة، جاء الأول باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من 2001 إلى 2004 ثم برنامج خماسي ثاني سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي امتدة من 2005 إلى 2009، وأخيرا البرنامج الخماسي الثالث الذي سمي ببرنامج تعزيز النمو الاقتصادي الذي انطلق في 2010 ويمتد إلى نهاية 2016، وقد سطرت أهداف معينة لكل برنامج من هذه البرامج الثلاثة).

الفرع الثالث: تطور معدل التضخم وفي الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

الجدول رقم (2.5): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل الإنفاق الحكومي %	16.652	25.886	31.669	20.540	29.047	29.779	18.679	5.733	4.950
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل الإنفاق الحكومي %	2.6455	0.339	4.225	1.418	4.268	3.961	1.382	2.314	3.673
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل الاتفاق الحكومي %	4.862	5.734	3.916	4.521	8.894	3.253	2.916	4.784	6.397

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات من البنك الدولي

من أجل توضيح أكثر لتطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2016) نستعين بالمنحنى الاتي:

الشكل رقم (2.4): منحنى تطور معدل التضخم الجزائر بين(1990-2016)

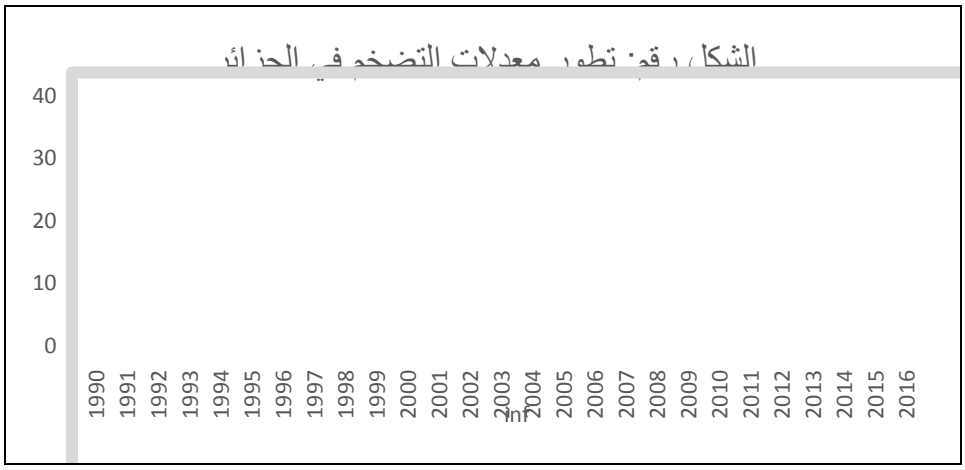

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات من البنك الدولي

-التحليل الاقتصادي

مع نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينيات عرف الاقتصاد الجزائر ضغوط تضخمية شديدة، التي عادت أسبابها بالأساس لكون معدلات التضخم كانت مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد بالمخطط بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية، وأنه مع تحويل اقتصاد الجزائر نحو اقتصاد السوق استدعى منها الأمر تحرير الأسعار بشكل تدريجي لتتحدد وفق آليات العرض والطلب في السوق مما أدى منطقيا إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي ظهور الضغوط التضخمية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول والشكل السابقين حيث بالرجوع إليهما يمكننا تحليل تطورات معدلات التضخم بتقسيمها إلى ثلاثة فترات رئيسية.

-**الفترة (1990-1992)**: خلال هذه الفترة عرف التضخم تزايد متواصل حيث بلغ سنة 1992 معدل 31.66% أكبر معدل خلال سنوات الدراسة وتفسير ذلك يرجع إلى عدة عوامل نذكر منه، التوسع النقدي والمتتالي خلال سنوات هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة وتزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات الطل، .أما سنة 1993 انخفض فيها التضخم إلى معدل 20.54% أي بمعدل 11 نقطة وتراجع هذه النتائج المشجعة إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطة النقدية .

-**الفترة (1994-1995)**: خلال هذه الفترة ظهر الارتفاع في معدلات التضخم من جديد وكان هذا متزايد من سنة لأخرى إذ بلغ سنة 1995 بمعدل 29.77% ويرجع ذلك علي الخصوص إلى الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي وتخصيصات القروض الموجة للاقتصاد التي لم يكن لها مقابل إنتاجي بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكي .

-**الفترة (1996-1999)**: خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود المتواصلة والرامية للحد من الضغوط التضخمية ونجاحها بداية من عام 1996 وقد بلغ 18.68% فراح هذا المعدل يتراجع بصورة متواصلة ليقتصر على معدل 2.65% سنة 1999، وتعود النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود نتذكر منها التحكم في السيولة الاقتصادية وإعتدال وتيرة التوسع النقدي وتراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت خلال السنة اكبر معدل لها 31.66%.

-**الفترة (2000-2004)**: إستمر التضخم في انخفاض إذ قدرت نسبته سنة 2000 بـ 0.34% مقابل 2.65% سنة 1999، وبهذه النسبة التضخم أصبحت الجزائر من الدول الشريكة الأكثر أهمية وحتى وأن كان يجب بذل المزيد من المجهودات حتى تصبح الجزائر من الدول ذات التضخم المنعدم، لكن هذه النسبة للتضخم لم تستمر سرعان ما عاد التضخم حيث ارتفع إلى معدل 4.22% سنة 2001، ثم تراجع من جديد ليقتصر 1.42% سنة 2002 ثم أخذ معدلات متزايدة من 4.26% سنة 2003 ثـــم 3.96%

سنة 2004، وتعود هده النتائج إلى استمرار السيولة المفرطة في السوق النقدية بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية مثل العملة الائتمانية والودائع عند الطلب مع ميل أثر أهمية نحو الودائع عند الطلب.

-**الفترة (2005-2009)**: من خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم إلى معدل 1.38% سنة 2005 وهذا يعود إلى تراجع إلى التحكم في السيولة الاقتصادية تم تستمر إلى المعدل 2.31% في سنة 2006 وتسمر أيضا في السنوات 2007-2008 إلي المعدل 3.67% و4.86% وهذه النتائج تعود إلى إستمرار السيولة المفرطة في السواق أما السنة وتراجع مستوى الطلب الكلي من خلال السنة اكبر، ثم تزداد بمعدل 5.73% سنة 2009، وهذا يعود إلى توسعت في الإنفاق العام من خلال الأجور والرواتب .

-**الفترة (2010-2016)**: عرف معدل التضخم انخفاضا إلى 3.90% في سنة 2010 نتيجة التباطؤ الملحوظ في وتيرة إرتفاع الأسعار المسجلة بالنسبة للمنتجات الفلاحية، وأن النسبة في سنة 2011 ارتفعت بنسبة 4.52%، ثم ارتفعت إلى أعلى مستوى لسنة 2012 بنسبة 8.89% بنسبة إلى السنوات الحالية، وهذا مؤشر خطير جدا علي الإستقرار النقدي، كما إن له دلالة على ضعف التنمية الاقتصادية من منظور إنخفاض القوة الشرائية، وعرف إن معدل التضخم تباطأ في 2013 بنسبة 3.25%، ليواصل تباطؤه سنة 2014 بنسبة 2.91%، وهي أقل نسبة بنسبة إلى السنوات الأخيرة، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الإستقرار النقدي خاصة في هذه الظرف المتميز بانخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض في أسعار البترول[1]

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

تستعمل أدوات القياس الاقتصادي في كشف طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة، غير إن ذلك يعتمد على خلفية اقتصادية، أي إن عملية المقارنة تتم مع الطرح النظري الاقتصادي، غير إن هناك نماذج تسمى ب: " بنماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR" والتي تقوم على دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وهذا ما يميزها عن باقي أدوات القياس الاقتصادية الأخرى.

من خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق إلى هذا النوع من أدوات القياس الاقتصادي على النحو:

[1]- صحراوي محمد نجيب، **دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)**، مذكرة شهادة ماستر علوم اقتصادية، اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة 2015-2016، ص 144

الفرع الأول: دراسة إستقرارية السلاسل

قبل تقديم علي تطبيق تقنية أشعة الانحدار الذاتي، من الواجب عليه أولا إن ندرس إستقرارية المتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي، فان كانت هذه المتغيرات غير مستقرة، فانه لابد عليه إن يحدث بعض التعديلات في هذه المتغيرات حتى تصبح مستقرة، لكن قبل نقدم أهم اختبارات الإستقرارية، نرى من المفيد اولا إن نتعرض إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالإستقرار.

-تكون السلسلة الزمنية العشوائية yt مستقرة إذا تحققت فيها الشروط الآتية[1]:

- $E(yt) = m$ مهما يكن t، وهذا يعني إن التوقع الرياضي (المتوسط) ثابت ومستقل عن الزمن .
- $Var(y_t) = \sigma^2 < \infty$، مهما يكن t، وهذا يعني إن التباين ثابت ومنتهي أو مجدد، كما انه مستقل عن الزمن.
- $E[(y_t - m)(y_{t+k} - m)] = \gamma_k Cov(y_t, y_{t+k})$ وهذا يعني إن التباين المشترك مستقل عن الزمن، كما أن: $\gamma_k = \gamma_{-k}$

أولا: اختبار الإستقرارية

أ/ اختبار ديكي فولر المدعم (1981) [2]:

لقد تعرضنا إلى تطبيق في ضل الفرضيات التي مفادها إن الأخطاء العشوائية تشكل لنا اضطرابا ابيضا، وهذا يتضمن بالضرورة عدم وجود ارتباط بين المتغيرات لكن في سنة 1981 رأى ديكي وفلور أنه لا داع لوضع هذه الفرضية المسبقة (prionri) ولذلك حاول هذين الباحثين اقتراح اختبار أخر، يعتمد على الخطوات التالية:

أ-1/ نقدر النماذج الاتية:

$$\Delta y_t = p.y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots (1)$$

$$\Delta y_t = p.y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \dots\dots (2)$$

$$\Delta y_t = p.y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \dots\dots (3)$$

مع العلم أن: $p = \phi_1 - 1 \quad ، \varepsilon_t \rightarrow N(0, \delta_\varepsilon^2)$

---

[1]- RÉGIS BOURBONNAIS, MICHEL TERRAZA, **Analyse des series temporelles en économie**, Paris: presses universitaires de France, 1er édition, 1999, P 79-80.

[2]- عبدلي إدريس، **محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، علوم وإقتصادية الجزائر، 2007/2006، ص 148 .

أ-2/ لدينا الفرضية المراد اختبارها $H_1 : |\phi_1| < 1$

نقوم بحساب t ونقارنه مع t المجدولة فإننا نقبل فرضية العدم أي السلسلة الزمنية Y_1 غير مستقر، والعكس صحيح، فاذا كانت t المحسوبة أقل من t المجدولة فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1، ومنه فان السلسلة الزمنية Y_1 مستقرة ، بقي لنا إن نشير إلى تحديد درجة التأخير P يعتمد على معيار: AIKE S وSRAWAHZ

ثانيا: اختبار فيليبس وبيرون Phillips and Perron test[1]

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF وADF، ويجري هذا الإختبار في أربعة مراحل:

-تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثية القاعدية لاختبار Dickey-Fuller، مع حساب الاحصائيات المرافقة[2].

-تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.

-تقدير المعامل الصحيح s_1^2 المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات لبواقي النماذج السابقة حيث: $s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$

من أجل هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات l Newey-West، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T، النحو التالي: $l \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$

-حساب إحصائية فيليبس وبيرون: $t_{\hat{\phi}}^{*} = \sqrt{k}\times\frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$

والذي يساوي 1- في الحالة التقاربية (asymptotic)- عندما تكون ε_τ تشويشا أبيض ، هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون Mac Kinnon

الفرع الثاني: التقدير وتحديد درجة التأخير:

كما اشرنا آنفا، بعد إن يقوم الباحث بدراسة إستقراريه السلاسل الزمنية المكونة لشعاع الانحدار الذاتي وجعل هذه الأخيرة مستقرة، ينتقل إلى المرحلة الثانية وهي تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي وتحديد درجة التأخير p، وعلى العموم بإمكان الباحث استخدام الطريقة: التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية:

لنأخذ نموذج شعاع الانحدار الذاتي من الدرجة p:

---

[1]- شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي**، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، دار حامد للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 212

[2]- صحراوي محمد نجيب، **المرجع السابق**، ص 155.

$$y_t = c + \phi_1 y_{t-1} + \phi_2 y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots + \phi_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

من أجل الحصول على النموذج المقدر:

$$\hat{y}_t = \hat{c} + \hat{\phi}_1 y_{t-1} + \hat{\phi}_2 y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots + \hat{\phi}_p y_{t-p} + \hat{\varepsilon}_t$$

فاننا نطبق طريقة المربعات الصغرى العادية على كل المعادلات المشكلة لنموذج شعاع الانحدار الذاتي، مع العلم إن $\varepsilon\hat{}_t$ تمثل لنا شعاع البواقي المقدر .

الفرع الثالث: اختبارات التكامل المشترك

يمكن إن يقال إن التكامل المشترك يشير إلى طريقة الحصول على توازن أو علاقة طويلة المدى بين متغيرات غير مستقرة أو تعني وجود طريقة تعديل تمنع الزيادة في خطأ علاقة المدى الطويل.

وتتلخص فكرة التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين Xt، Yt في أنه إذا كانت السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة (d) أي:

$$I(d) \sim X_t -$$

$$) d(I \sim Y_t -$$

وإذا يوجد علاقة بين هذين المتغيرين مثل: $Y_t = a_0 + a_1 X_t + U_t$

وهذه العلاقة متكاملة من الدرجة (b < d) حيث (b) ففي هذه الحالة يوجد تكامل مشترك بين X_t وY_t من الدرجة (d ،b) وتكتب: X_t ،$Y_t \sim C_I$ (d ،b)

وتسمى الدالة $Yt = a_0 + a_1 X_t + U_t$ بدالة انحدار التكامل المشترك، ويمكن إن تعمم الفكرة إلى أكثر متغيرين وفي هذه الحالة فإن شرط تساوي السلاسل في التكامل قد لا ينطبق وإنما يشترط إن تكون درجة تكامل المتغير التابع لا تتجاوز درجة تكامل أي من المتغيرات المستقلة.

توجد العديد من الاختبارات للكشف عن علاقة التكامل المش ترك بين السلاسل الزمنية من أهمها[1]:

أولا: اختبار انجل- غرانجر 1987، Engel&Granger:

حيث اقترح كل من أنجل وجرانجر سنة 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن ترتكز على مرحلتين أساسيتين وهما:

الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية، بحيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدر εt وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى.

[1]- عبدلي ادريس، **المرجع السابق**، ص 148.

أما المرحلة الثانية فيتم اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الآتي:

$$\varepsilon_t=\alpha+\delta\varepsilon_{t-1}+\Delta\varepsilon_{t-1} \qquad e_t,\ldots\ldots\ldots\ldots IN(0)$$

فإذا كانت إحصائية τ: لمعلمة $\varepsilon t-1$ معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي:

-(1) $I(1)\rightarrow\Delta\varepsilon_t$، بوجود جذر وحدة في البواقي ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي

-(2) $I\rightarrow\Delta\varepsilon_\tau$، بالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير متكاملة من نفس الرتبة، وأن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة وغير مضللة.

أما إذا كانت ساكنة سلسلة البواقي غير ساكنة في المستوى، فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين وأن العلاقة مضللة ولا يمكن الركون إليها.

ثانيا: إختبار جوهانسن- جيسلس (Johansen Juselius Test)[1]

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح Johansen Juselius إجراء اختبارين :

أ/ اختبار الأثر(Trace):

يتم اختبار فرضية العدم القائلة ن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) الفرض البديل (r=q) ويحسب < لصفة التالية:

$$\lambda_{Trace}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{p}\ln(1-\lambda_i^*)$$ بحيث تمثل: Tحجم العينة، Rعدد متجهات التكامل المشترك

إذ: $\lambda_{r+1},\ldots,\lambda_p$

هي اصغر قيم المتجهات الذاتية p-r وتنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأقل rأي إن عدد هذه المتجهات يقل أو يساويr.

ب/ اختبار القيمة القصوى (Max):

الذي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية: $\lambda_{\text{Max}}(r,r+1) = -Tln(1-\lambda_{r-1}^*)$

ويجري اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود r+1 من متجهات التكامل المشترك فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان LR عن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين فإننا نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود إي متجهة للتكامل المشترك وإذا كانت اقل فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجهة واحد على الأقل للتكامل المشترك.

---

[1]- نعان عبد اللطيف عبد الرزاق، إنسام خالد حسن الجبوري، **دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون 2012، ص 201

الفرع الثالث: السببية بين متغيرتين[1]:

تعد دراسة السببية ذات أهمية بالغة لفهم وتفسير الظواهر الإقتصادية ومن أجل تسطير السياسات الاقتصادية المناسبة والصحيحة. كما إن اتجاه العلاقة السببية يسمح بوضع العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية

أولا: اختبار السببية بين متغيرتين

ليكن لدينا المتغيرين X_t وY_t حيث:

$$y_t = a_1 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{p} b_j Y_{t-j} + \varepsilon_t \quad \text{.....(1)}$$

$$X_t = a_2 + \sum_{i=1}^{p} \lambda_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^{p} \gamma_j X_{t-j} + \nu_t \quad \text{..... (2)}$$

-تكون العلاقة السببية X_t نحو Y_t إذا كانت $(\sum_{i=1}^{P} \alpha i \neq 0)$ المعادلة رقم (1) $\sum_{i=1}^{P} \alpha i = 0$ وفي المعادلة (2).

-تكون العلاقة السببية X_t نحو Y_t إذا كانت $(\sum_{i=1}^{P} \alpha i \neq 0)$ المعادلة رقم (2) $\sum_{i=1}^{P} \alpha i = 0$ وفي المعادلة (1).

-تكون العلاقة في الاتجاهين إذا كان $\sum_{i=1}^{P} \alpha i \neq 0$ و $\sum_{i=1}^{P} \lambda i \neq 0$

-إستقلالية العلاقة بين المتغيرتين إذا كان: $\sum_{i=1}^{P} \alpha i = 0$ و $\sum_{i=1}^{P} \lambda i = 0$

-من أجل اختبار وجود علاقة سببية من X_t نحو Y_t نقوم باختبار جرانجر (Granger) التالي:

$H_0: \sum_{i=1}^{P} \alpha i = 0$

$H_1: \sum_{i=1}^{P} \alpha i = 0$

ثانيا: مراحل اختبار جرانجر[2]

-نقوم بتقدير العلاقة: $yt = \sum_{j=1}^{P} bjYt - j$ ونحتفظ بمجموع مربع البواقي RSSR

-نقوم بتقدير العلاقة: $Yt = \sum_{i=1}^{P} \alpha iXt - i + \sum_{j=1}^{P} bjYt - j$ ونحتفظ ب SSUR

-نقوم باختبار الفرضية عن طريق احصائية فيشر التالية: $F_c = \frac{(RSSR - RSSUR)/P)}{(RSSUR/(n - K)}$

---

[1]- مقراني حميد ، **أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة بمرداس، 2015/2014، ص 127

[2]- مقراني حميد، **المرجع السابق**، ص 128

حيث

-P: تمثل عدد التأخيرات للمتغيرة X_t.

-K: عدد المعلمات المقدرة في مرحلة 2

-n: عدد المشاهدات.

-إذا وجدنا $F_{(P.n-K)} < FC$

نرفض الفرضية H0 بمعني $\sum_{i=1}^{m} ai \neq 0$ ، علاقة سببية من X_t نحو Y_t.

ومن الضروري بشأن القيام بهذا الاختبار: يفترض إن السلاسل الزمنية تكون مستقرة، وتحقيق فرضية الحد العشوائي.

الفرع الرابع: تحليل مكونات التباين ودوال الاستجابة

يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب وتحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ .رياضيا، نستطيع كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدا، لمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين، على تباين خطأ التنبؤ الكلي، بعدما تصبح الصدمات طبيعية وشاقولية، يتم تحليل الاستجابة بواسطة النموذج[1]

$$Y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i \nu_{t-i}$$

خطأ التنبؤ في الأفق h يعطى بالعلاقة التالية:

$$Y_{t+h} - E_t(Y_{t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} M_i \nu_{t+h-i}$$

إذا كانت صدمة معينة على ε_{1t} لا تؤثر على تباين خطأ Y_{1t} مهما تكن h من المحتمل إن Y_{2t} متغير خارجي باعتبار إن ε_{1t} و Y_{1t} مستقلان، وعكس ذلك، إذا كانت لصدمة معينة على ε_{1t} أثر كبير على تباين خطأ Y_{1t} فإن هذا الأخير متغير داخلي.

-دوال الاستجابة

إن الطريقة الأخرى للتعرف على السلوك الحركي للنموذج هي من خلال دوال الإستجابة الفورية، حيث توضح تأثير صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد لأحد المتغيرات (أي صدمة للمتغيرات العشوائية الهيكلية) على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج عندما تكون المتغيرات مستقرة ومتكاملة فإن المتغيرات تكون

[1]- شيخي محمد، **المرجع السابق**، ص 283-284

في حالة توازن في فترة زمنية معينة وأن أي صدمة لأي من المتغيرات المستخدمة ستعمل على التأثير على وضعية التوازن لفترة زمنية معينة ثم تعود إلى التوازن شريطة عدم حدوث صدمة أخرى في نفس الوقت .فعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما نتيجة لسبب معين فإن دالة الإستجابة تقيس تأثير ذلك على القيمة الحالية والمستقبلية لذلك المتغير [1].

[1]– بوشنة عبد الصمد، **اختبار علاقة التكامل المشترك لاثرالتغير التداول النقدي على الناتج الداخلي الخام حالة الجزائر خلال 1970-2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016، ص 185.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

بعد التعرف على الادوات المستخدمة في الدراسة والمتمثلة اساسا في نماذج الانحدار الذاتي الديناميكية والمتغيرات المدرجة الدراسة والاحصاءات الوصفية المتعلقة بها، سيتم في هذا المطلب عرض نتائج الدراسة القياسية في مختلف مراحلها وكذا مناقشة هذه النتائج من خلال التحليل الاقتصادي والاحصائي لها، سيتم تقسيم الدراسة إلى قسمين، في القسم الاول سيتم دراسة إستقرارية السلاسل المكونة للنموذج ودراسة علاقة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات اما القسم الثاني فسيرتكز على دراسة العلاقة السببية بين هذه المتغيرات بالإضافة إلى تحليل التباين ودوال الاستجابة مع اختبار خلو النموذج من مشاكل القياس المختلفة

المطلب الأول: الاختبارات التشخيصية للنموذج محل الدراسة

قبل الحكم على النموذج المستخدم وجب أولا القيام بتشخيصه حيث يتم تحديد النموذج بناء على درجة إستقرارية السلاسل كمرحلة أولى ثم الجزم على نوع النموذج المستخدم من خلال اختبار التكامل المشترك ل: johenson

الفرع الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

تكون السلاسل الزمنية مستقرة كما اسلفنا الذكر إذا لم تحتوي على جذر الوحدة (unit root)، ويتم اكتشاف وجود جذر الوحدة من عدمه في النماذج الثلاث (في وجود ثابت، ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام)، بالاعتماد اختبارات وهي

- **pp**: فيليبس بيرون Phillips Perron
- **ADF**: ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller

حيث يعتمد الاختبارين على نفس الفرضية:

- عدم إستقرارية السلسلة (وجود جذر الوحدة).....H_0
- السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر احادي).....H_1

تم قبول فرض العدم إذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار اكبر من القيمة المجدولة ، ويمكن الاستدلال باستخدام قيمة الاحتمال للاختبار P-VALUE، حيث نقبل الفرضية الصفرية في حالة قيمة Prop اقل من 0.05 والنتائج موضحة في الجدول رقم (1.3).

الجدول رقم (2.6): نتائج اختبارات إستقرارية المتغيرات

اختبار فيليبس بيرون لجذر الوحدة							
	عند المستوى I(0)				عند الفرق الاول I(1)		
		G	INF			d(G)	d(INF)
في وجود قاطع	t-Statistic	-1.4287	-1.463	في وجود قاطع	t-Statistic	-5.080	-5.253
	Prob.	0.5527	0.5359		Prob.	0.0004	0.0003
		n0	n0			***	***
في وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-1.0081	-1.851	في وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-5.577	-5.751
	Prob.	0.9254	0.659		Prob.	0.0007	0.0005
		n0	n0			***	***
غياب القاطع والاتجاه العام	t-Statistic	0.3221	-1.311	غياب القاطع والاتجاه العام	t-Statistic	-5.134	-5.219
	Prob.	0.7711	0.1697		Prob.	0.0000	0.0000
		n0	n0			***	***
اختبار ديكي فولار جذر الوحدة (ADF)							
	عند المستوى I(0)				عند الفرق الاول I(1)		
النموذج		G	INF	النموذج		d(G)	d(INF)
في وجود قاطع	t-Statistic	-1.3901	-1.469	في وجود قاطع	t-Statistic	-4.996	-5.159
	Prob.	0.5714	0.531		Prob.	0.0005	0.0003
		n0	n0			***	***
في وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-1.2220	-1.742	في وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-4.723	-5.185
	Prob.	0.8845	0.7006		Prob.	0.0049	0.0016
		n0	n0			***	***
غياب القاطع والاتجاه العام	t-Statistic	0.1917	-1.330	غياب القاطع والاتجاه العام	t-Statistic	-5.050	-5.160
	Prob.	0.7338	0.165		Prob.	0.0000	0.0000
		n0	n0			***	***
ملاحظة: (*)Significantat the 10%; (**)Significantat the 5%; (***) Significantat the 1%. and (no) Not Significant							
توزيع*MacKinnon (1996) one-sided p-values.							

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من خلال الاختبارين السابقين يمكن إن نستخلص ما يلي:

نقبل الفرضية الصفرية عدم إستقرار السلسلتين INF و G عند المستوى وفي النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، وذلك لان قيمة prop في السلسلتين وفي كل النماذج اكبر من 0.05، وعند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى(1)I، نلاحظ إستقرار السلسلتين عند مستوى المعنوية 1% وفي النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، لان قيمة prop في السلسلتين وفي كل النماذج اقل من 0.05 والشكلين المواليين يظهران التمثيل البياني للسلسلتين المستقرتين.

الشكل رقم (1.5): التمثيل البياني لسلسلة الفروقات DG

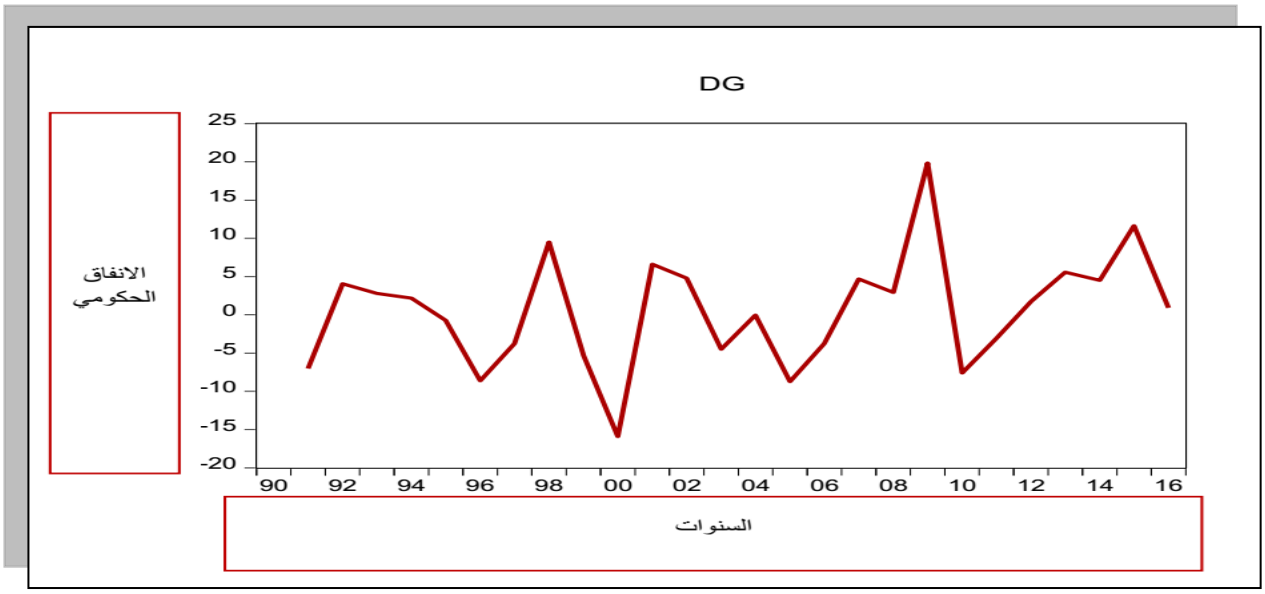

الشكل رقم (2.6): التمثيل البياني لسلسلة الفروقات DG

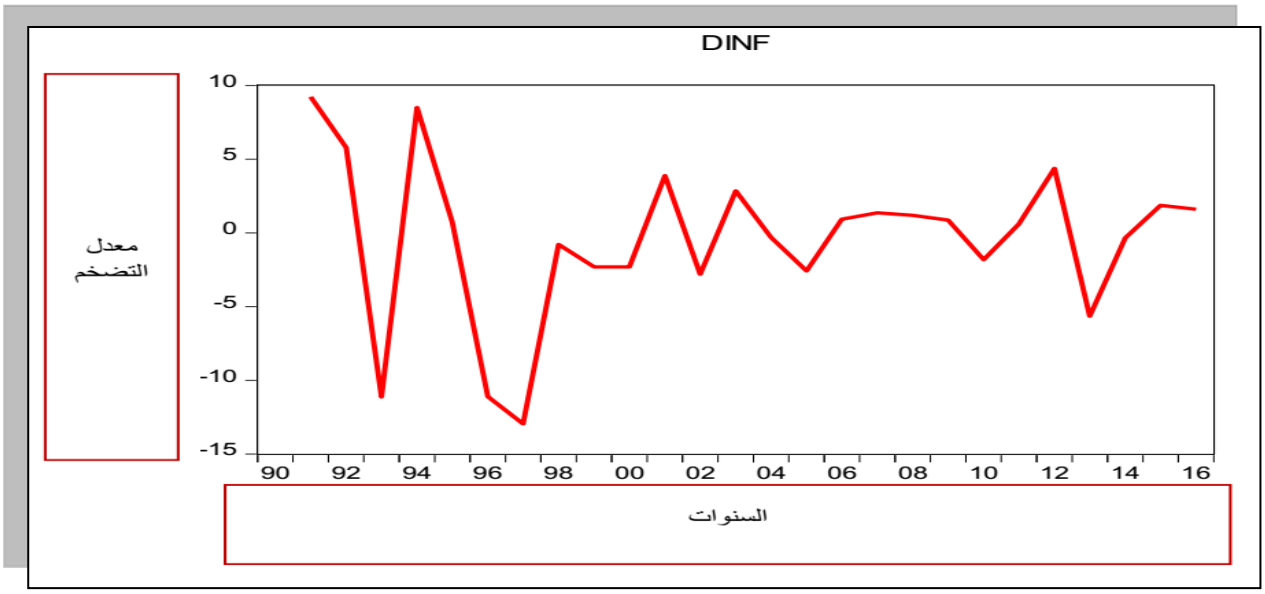

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من خلال نتائج دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية والتي كانت متكاملة من الدرجة الأولى الأمر الذي يعكس احتمالية وجود تكامل مشترك من الدرجة الأولى لمتغيرات الدراسة

الفرع الثاني: دراسة علاقة التكامل المشترك

قبل القيام باختبار التكامل المشترك وجب تحديد درجة تأخير النموذج وذلك بالاعتماد على أقل القيم لمعايير (AIC / SH / H-Q)[1] وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (2.7): نتائج اختبار التأخير المثلى

Lag	AIC	SC	HQ
0	14.54516	14.64390	14.56999
1	12.92754*	13.22376*	13.00204*
2	13.25194	13.74563	13.37610
3	13.48830	14.17947	13.66213
4	13.50338	14.39203	13.72687

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

درجة التأخير المثلى: من الجدول السابق يتضح إن درجة التأخير المثلى هي (t-1) اي التأخير بفترة زمنية واحدة للمتغيرين

-اختبار التكامل المشترك ل جوهانسون وجيسلس (Johansen and Jusel):

لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، يقترح (Johansen and Jusellius) اختبارين هما: اختبار الأثر(Trace Test) واختبار القيمة الكامنة العظمى (Max Eigenvalue) ويمكن تلخيص نتائج الاختبار في الجدول رقم(3):

الجدول رقم (3.8): نتائج اختبار التكامل المشترك بين التضخم والإنفاق الحكومي

اختبار الأثر(Trace)			
الفرضيات الصفرية	القيمة الاحصائية (Trace)	مستوى المعنوية0.05 القيمة المجدولة	Prob
عدم وجود علاقة	6.452922	15.49471	0.6420
اختبار الإمكانية العظمى(Maximum Eigen value)			
الفرضيات الصفرية	القيمة الاحصائية Max-Eigen	مستوى المعنوية0.05 Critical Value	Prob
عدم وجود علاقة	4.513545	14.26460	0.8016

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من خلال الاختبارين في الجدول (3)، يمكن قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وذلك لان القيم المحسوبة للاختبارين إختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى على التوالي 6.45 و 4.51 اقل من القيم المجدولة لهما 15.49 و 14.26عند مستوى معنوية 5%، ومن خلال النتيجة السابقة يمكن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي VAR الذي لا يشترط وجود علاقة تكامل مشترك أي إن النموذج الذي سيتم استخدامه بعد التأكد من إستقراره باستخدام اختبار الجذور المتعددة.

[1]- RÉGIS BOURBONNAIS, MICHEL TERRAZA, Op.Cit, P 99.

المطلب الثاني: الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي:

سيتم في هذا المطلب عرض النموذج المعتمد في الدراسة واختبار مدى إستقرارية البواقي بناء على درجة التأخير المثلى المحددة سابق كمرحلة أولى ثم سيتم تنول كل من دراسة السببية وتحليل التباين ودوال الاستجابة كمرحلة ثانية

الفرع الأول: تقدير نموذج VAR(1) واختبار إستقراريته:

تقدير النموذج: بهدف دراسة مدى معنوية المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المدرجة في النموذج تم استخدام طريقة المربعات كان تقدير نموذج VAR(1) كالتالي:

الجدول رقم (2.9): نموذج VAR(1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Estimation Method: Least Squares
Date: 03/31/18 Time: 20:52
Sample: 1991 2016
Included observations: 26
Total system (balanced) observations 52

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.826527	0.122509	6.746647	0.0000
C(2)	0.040349	0.123761	0.326021	0.7459
C(3)	-2.481357	10.97396	-0.226113	0.8221

Determinantresidual covariance	1203.047

Equation: DINF = C(1)*DINF(-1) + C(2)*DG(-1) + C(3)
Observations: 26

R-squared	0.730301	Meandependent var	9.069094
Adjusted R-squared	0.706849	S.D. depenent var	9.857761
S.E. of regression	5.337327	Sumsquaredresid	655.2023
Durbin-Watson stat	1.732382		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

أولا: النموذج المقدر

$$INF = 0.826527441664*INF_{(t-1)} + 0.0403488475131*G_{(t-1)} - 2.48135730058$$

$$\mathbf{R^2= 0.73\ R^2 =\overline{0}.70\ N= 26\ F-statistic= 31.14}$$

من خلال الشكل السابق يتضح إن النموذج ككل معنوي F-statistic= 31.14 وقيمة احتمالية وهي اكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5% حيث $F_{t(26,0.05)}=4.22$ (أنظر الملحق رقم : 01)، بالإضافة إلى إن قيمة معامل التحديد $R^2=0.73$ Hي إن المتغيرات المستبقة تساهم بتفسير 73% من تغيرات معدل التضخم.

ثانيا: إستقرارية النموذج

للتأكد من مدى إستقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والجدول أدناه يبين نتائج هذا الاختبار

الجدول رقم (2.10): نتائج اختبار (جذر الوحدة) إستقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DINF DG
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 04/10/18 Time: 17: 47

Root	Modulus
-0.011714 - 0.045426i	0.046912
-0.011714 + 0.045426i	0.046912

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

الشكل رقم: (2.7) الدائرة الاحادية لاختبار الجذور المتعددة

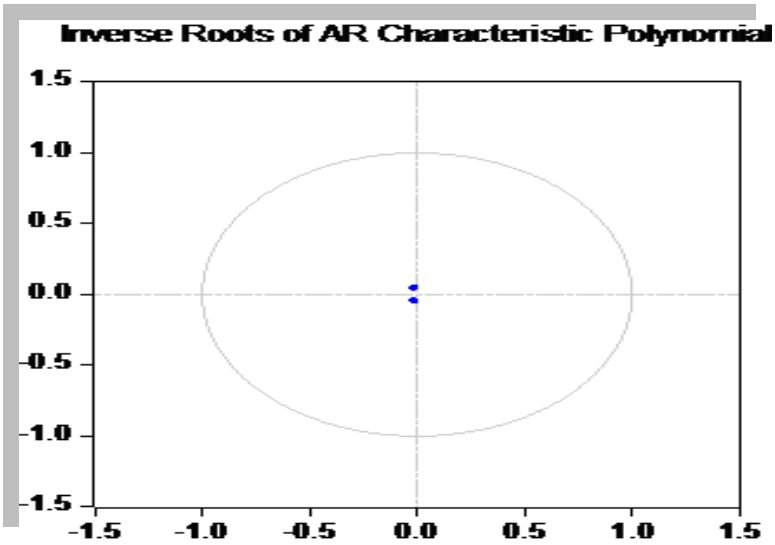

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من خلال قراءتنا للجدول والشكل أعلاه يتبين إن جميع الجذور أقل من الواحد، أي تقع داخل الدائرة الأحادية، وعليه يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR 1 مستقر

الفرع الثاني: اختبار السببية بين المتغيرين:

سيتم في هذه المرحلة بتحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية وذلك باستخدام اختبار السببية Test Granger Causality لنموذج الانحدار الذاتي VARوعليه كانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم(2.11): نتائج اختبار العلاقة السببية بين التضخم والإنفاق الحكومي

Lags: 1			
الفرضيات الصفرية	Obs	F-Statistic	Prob.
G لا يسبب INF	25	0.05738	0.8129
INF لا يسبب G		0.05256	0.05256

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

يعتبر جرانجر أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي نستنتج إن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما.

وطبقا لجراجر تشير نتائج الجدول أعلاه إلى إن الإنفاق الحكومي لا يسبب التضخم وكذلك نجد إن التضخم لا يسبب الإنفاق وما يعزز ذلك هو نسبة الاحتمال الحرج الأكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على قبول الفرضية العديمة، بمعنى لا توجد سببية من أي في الاتجاهين وبالتالي يمكنا القول بأن التضخم والإنفاق الحكومي لا يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعطاة بالدراسة.

الفرع الثالث: دوال الاستجابة وتحليل أو تجزئة التباين

وذلك كالتالي:

أولا: دوال الاستجابة

إن دراستنا لدوال الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على النموذج من خلال النتائج والأشكال البيانية لدوال الاستجابة والموضحة للاستجابة للصدمات من قبل جميع المتغيرات موضوع الدراسة، سيتم التركيز هنا على إحداث صدمات على مستوى الإنفاق الحكومي وعلى مستوى المتغير معدل التضخم وقياس أثر هذه الصدمات، وانتقالها إلى المتغيرات إلى المتغير الاخر.

وبصفة عامة يمكن اعتبار كل الصدمات مؤقتة، حيث إن المتغيران يعود إلى نقطة التوازن في المدى الطويل حسب الأشكال البيانية لدوال الاستجابة (الشكل اسفله)، وهذا ما يثبت إستقراريه النموذج "VAR":

الشكل رقم (2.8): دوال الاستجابة

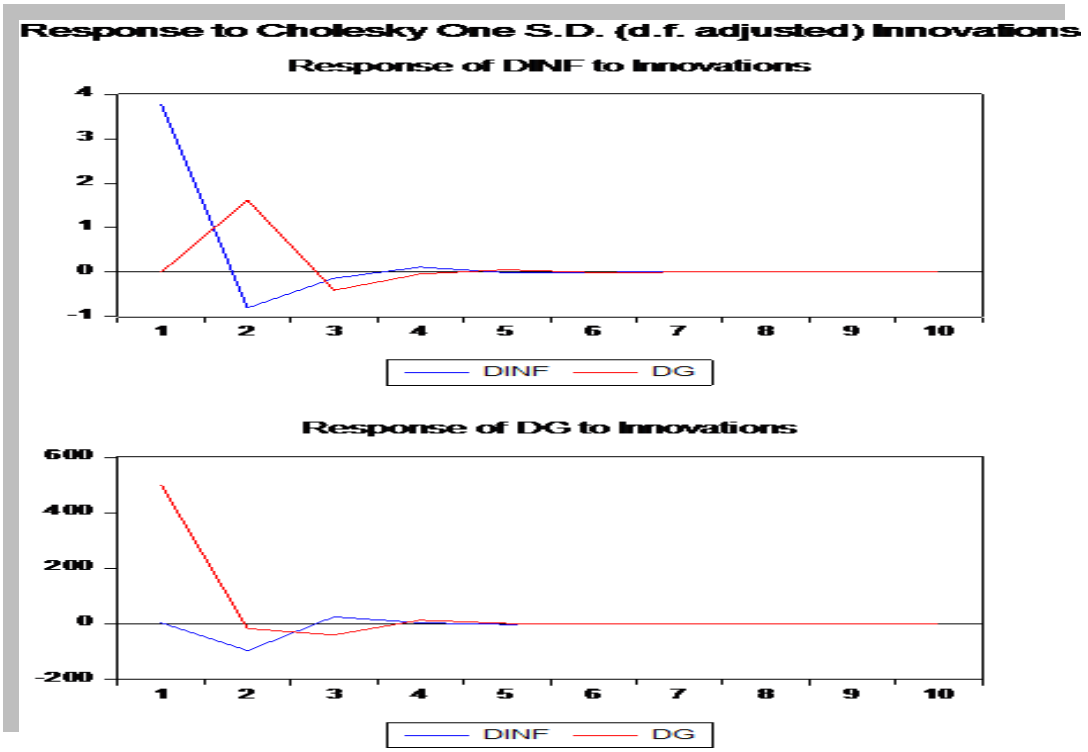

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

بإحداث صدمة على الإنفاق الحكومي نلاحظ عدم وجود استجابة بالنسبة لمعدل التضخم وذلك خلال السنة الأولى، وابتداء من السنة الثانية انخفضت استجابته، لتعاود الارتفاع في السنة الثالثة ثم يتجه نحو الإستقرار بداية من السنة الثالثة

وبإحداث صدمة في معدل البطالة نلاحظ غياب الاستجابة في العام الأول للإنفاق الحكومي، ومع بداية العام الثاني يرتفع الإنفاق الحكومي، ثم يبدئ في الانخفاض مع بداية العام الثالث ويتجه الإنفاق الحكومي إلى الإستقرار في السنوات المقبلة.

ثانيا: تحليل التباين

يشير تحليل التباين إلى التحركات في سلسلة معينة الناجمة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام.

الجدول رقم (2.12): نتائج تحليل التباين

Variance Decomposition of DINF : Period	S.E.	DINF	DG
1	3.770176	100.0000	0.000000
2	4.182045	85.02135	14.97865
3	4.204435	84.23010	15.76990
4	4.206105	84.23139	15.76861
5	4.206416	84.22022	15.77978
6	4.206429	84.21992	15.78008
7	4.206430	84.21991	15.78009
8	4.206431	84.21990	15.78010
9	4.206431	84.21990	15.78010
10	4.206431	84.21990	15.78010

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

يوضح الجدول نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدل التضخم والمفسر من قبل صدماته الخاصة والصدمات في المتغير المفسر الإنفاق الحكومي، إن تحليل تجزئة التباين أعلاه يغطي فترة 10 سنوات من أجل التأكد من الآثار عندما يسمح للمتغير المفسر (الإنفاق الحكومي) بأن تؤثر على التضخم لفترة أطول نسبيا .في المدى القصير (السنة الثانية المستقبلية) فإن 85.02 % من تباين خطأ التنبؤ لمعدل التضخم ترجع إلى صدماته الخاصة، في حين إن يساهم الإنفاق الحكومي بحوالي 14.97% في تفسير تباين خطأ التنبؤ، والمدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية) فإن معدل التضخم يساهم بحوالي 84.22% في تفسير التنبؤ الخاص به، في حين يساهم الإنفاق الحكومي بـ 15.78 % في تفسير خطأ التنبؤ لمعدل التضخم لتبقى هذه النسب ثابتة تقريبا خلال السنوات المقبلة، فخلال السنة التاسعة يساهم الإنفاق الحكومي بـ 15.78 % في تفسير تباين الخطأ.

خلاصة الفصل

يعتبر هذا الفصل محاولة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصل النظري على أرض الواقع، من خلال دراسة في الجزء الأول من هذا الفصل تناولنا فيه الإطار النظري للإنفاق الحكومي والتضخم، كما تناولنا في الجزء الثاني لمعرفة أثر تغيرات الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر، حيث تبين لنا VAR تطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي إن أي صدمة قد تحدث في الإنفاق سوف تؤثر بشكل مباشر في التضخم.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة أثر الإنفاق الحكومي على التضخم خلال الفترة 1990-2016 حيث توصلنا إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر على الأسعار بشكل متفاوت تماشيا مع التفاوت في المستوى النشاط الاقتصاد العام، عندما تحدث الزيادة في النفقات العامة على المستوى العام للأسعار وخاصة في حالة الركود الاقتصادي، حيث يكون هذا في حالة الإزدهار الإقتصادي مما يؤدي في النهاية إلى إمكانية حدوث التضخم، فأثر الإنفاق العام على التضخم بصفة عامة يتحدد وفق الإنفاق العام واتجاهه (توسعي، انكماشي) الذي يتماشى مع الوضعية الاقتصادية حيث تزيد من الإنفاق العام في أوقات إنكماش النشاط الاقتصادي، وتحد من الإنفاق العام في أوقات التوسع الاقتصادي الحد من التضخم.

من هنا ومن هذا المنطلق يمكن إستخلاص جملة من النتائج والتوصيات ندرجها على النحو التالي:

أولا: النتائج على ضوء الفرضيات

يمكن إدراجها على النحو التالي:

- الإنفاق الحكومي هو تلك لمبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية من اجل تحقيق المنفعة وبالتالي فانه يساهم بدرجة كبيرة ومهمة في تحقيق التنمية من خلال تحريك عجلة الاقتصادية؛
- تتبع الحكومة سياسة مالية انكماشية عن طريق زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو الإثنين معا؛
- عدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم.

ثانيا: النتائج العامة

يمكن إدراجها على النحو التالي:

- يتحدد أثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار على ضوء حجم الإنفاق العام وإتجاهه الذي يتماشى مع الوضعية الاقتصادية؛
- إن الإصلاحات الإقتصادية من 1990 إلى غاية 1996 أدت إلى إرتفاع معدلات التضخم بسبب سياسة جانب الطلب الكلي الكبير لقيمة العملة والتحرير التدريجي لأسعار السلع وأسعار الفائدة؛
- هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والتضخم؛
- السلاسل الزمنية والتي كانت متكاملة من الدرجة الأولى والأمر الذي يعكس احتمالية وجود التكامل المشترك.
- أظهرت النتائج إختبارات جذر الوحدة إحتواء المتغيرين على جذر الوحدة، ما تطلب حساب الفرق الأول لكل من سلاسل التضخم والإنفاق الحكومي؛
- لا توجد علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم.

ثالثا: التوصيات

يمكن إدراجها على النحو التالي:

-لابد من التحكم في كل العوامل المكبدة للتضخم كالعوامل النقدية والهيكلية (سوق الموازنة)؛

-منع التحركات الكبيرة للإنفاق الحكومي حتى لا تحدث آثار كبيرة على التضخم الكبير المحلي في الجزائر؛

-ضبط معدلات النمو الإنفاق الحكومي في الجزائر بحيث تكون متوافقة مع الطاقة الإنتاجية والنمو الناتج للمحل الإجمالي الحقيقي من جهة أخرى؛

-مراجعة السياسة المالية والنقدية في الجزائر بما يكفل ترشيد الإنفاق الحكومي وبالإنضباط الإستهلاكي منه وجعل العرض النقدي يتماشى مع العرض السلعي الحقيقي، وبذلك كبح جناح التضخم.

ثالثا: آفاق الدراسة

من المؤكد أن معالجة موضوع ما يأتي كمواصلة لدراسات سابقة من جهة، ويفتح مجال واسعا للبحث في مختلف الجوانب ذات الصلة به من جهة أخرى، ومن بين المواضيع التي نقترحها كتطوير وأثر لهذه الدراسة هي:

-دراسة السياسة النقدية والسياسة المالية للإنفاق الحكومي في الجزائر؛

-تحليل فاعلية الإنفاق العام في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الخارجي؛

-العوامل المعتبرة لنمو الإنفاق الحكومي دراسة قياسية في الجزائر.

قائمة

المصادر والمراجع

أولا: كتب

1. بلعزوز بن علي، " **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** "، ديوان المطبوعات الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004
2. جمال خرسين، أيمن أبو خضير، عماد حضاونة، **النقود والبنوك**، الطبعة الاولى، عمان، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، 2002م
3. حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الإسكندرية، 2000
4. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير سامية، **أسس المالية العامة** ، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2008
5. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009 م
6. صبحي نادرس فرصيه، **النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984 م
7. صبحي نادرس فريصة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1983م
8. ضياء المجيد الموسوي، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002م
9. طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2009
10. غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2003
11. فليح حسن خلف، **المالية العامة**، دار جدارا للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008
12. محمد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2008
13. محمود حسين الوادي واخرون، **النقود والمصارف**، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010م
14. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007 م

15. مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، الدار الجامعية، الطبعة الخامسة، بيروت، 1986م

16. مفيد عبد اللاوي، **محاضرات الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية** ، دار ساحة السوق للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007م

17. نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية، الطبعة الثانية، 1984م

ثانيا: دراسات غير منشورة

1. أسماء ناويس، **أثر سياسة الإنفاق العام علي معدلات التضخم في الجزائر (1999-2011)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، تحليل الاقتصادي، جامعة الشلف، 2013-2014

2. مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في للعلوم الاقتصادية، الاقتصاد الكمي، منشورة جامعة محمد بوقرة، بومرداس، دفعة 2014/2015

3. وجدي جميلة، **السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم** ، مذكرة انيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015

قائمة الملاحق

جدول برسون

4. TABLE DE LA LOI DE FISHER-SNEDECOR

Valeurs de F ayant la probabilité P d'être dépassées ($F = s_1^2/_2^2$)

الملحق رقم (01)

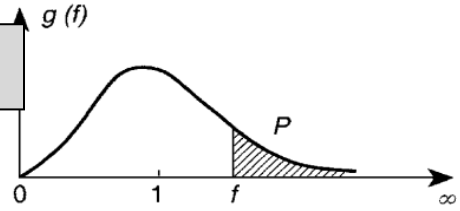

ν_2	$\nu_1 = 1$		$\nu_1 = 2$		$\nu_1 = 3$		$\nu_1 = 4$		$\nu_1 = 5$	
	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$
1	161,4	4052	199,5	4999	215,7	5403	224,6	5625	230,2	5764
2	18,51	98,49	19,00	99,00	19,16	99,17	19,25	99,25	19,30	99,30
3	10,13	34,12	9,55	30,81	9,28	29,46	9,12	28,71	9,01	28,24
4	7,71	21,20	6,94	18,00	6,59	16,69	6,39	15,98	6,26	15,52
5	6,61	16,26	5,79	13,27	5,41	12,06	5,19	11,39	5,05	10,97
6	5,99	13,74	5,14	10,91	4,76	9,78	4,53	9,15	4,39	8,75
7	5,59	12,25	4,74	9,55	4,35	8,45	4,12	7,85	3,97	7,45
8	5,32	11,26	4,46	8,65	4,07	7,59	3,84	7,01	3,69	6,63
9	5,12	10,56	4,26	8,02	3,86	6,99	3,63	6,42	3,48	6,06
10	4,96	10,04	4,10	7,56	3,71	6,55	3,48	5,99	3,33	5,64
11	4,84	9,65	3,98	7,20	3,59	6,22	3,36	5,67	3,20	5,32
12	4,75	9,33	3,88	6,93	3,49	5,95	3,26	5,41	3,11	5,06
13	4,67	9,07	3,80	6,70	3,41	5,74	3,18	5,20	3,02	4,86
14	4,60	8,86	3,74	6,51	3,34	5,56	3,11	5,03	2,96	4,69
15	4,54	8,68	3,68	6,36	3,29	5,42	3,06	4,89	2,90	4,56
16	4,49	8,53	3,63	6,23	3,24	5,29	3,01	4,77	2,85	4,44
17	4,45	8,40	3,59	6,11	3,20	5,18	2,96	4,67	2,81	4,34
18	4,41	8,28	3,55	6,01	3,16	5,09	2,93	4,58	2,77	4,25
19	4,38	8,18	3,52	5,93	3,13	5,01	2,90	4,50	2,74	4,17
20	4,35	8,10	3,49	5,85	3,10	4,94	2,87	4,43	2,71	4,10
21	4,32	8,02	3,47	5,78	3,07	4,87	2,84	4,37	2,68	4,04
22	4,30	7,94	3,44	5,72	3,05	4,82	2,82	4,31	2,66	3,99
23	4,28	7,88	3,42	5,66	3,03	4,76	2,80	4,26	2,64	3,94
24	4,26	7,82	3,40	5,61	3,01	4,72	2,78	4,22	2,62	3,90
25	4,24	7,77	3,38	5,57	2,99	4,68	2,76	4,18	2,60	3,86
26	4,22	7,72	3,37	5,53	2,98	4,64	2,74	4,14	2,59	3,82
27	4,21	7,68	3,35	5,49	2,96	4,60	2,73	4,11	2,57	3,78
28	4,20	7,64	3,34	5,45	2,95	4,57	2,71	4,07	2,56	3,75
29	4,18	7,60	3,33	5,42	2,93	4,54	2,70	4,04	2,54	3,73
30	4,17	7,56	3,32	5,39	2,92	4,51	2,69	4,02	2,53	3,70
40	4,08	7,31	3,23	5,18	2,84	4,31	2,61	3,83	2,45	3,51
60	4,00	7,08	3,15	4,98	2,76	4,13	2,52	3,65	2,37	3,34
120	3,92	6,85	3,07	4,79	2,68	3,95	2,45	3,48	2,29	3,17
∞	3,84	6,64	2,99	4,60	2,60	3,78	2,37	3,32	2,21	3,02

Nota. — s_1^2 est la plus grande des deux variances estimées, avec ν_1 degrés de liberté.

جدول توزيع ستودنت

2. TABLE DE LA LOI DE STUDENT

Valeurs de T ayant la probabilité P d'être dépassées en valeur absolue

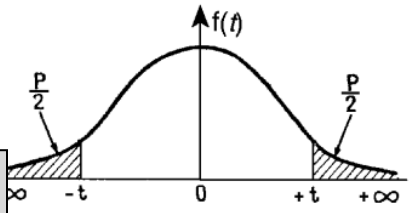

الملحق رقم (02)

ν	$P = 0{,}90$	0,80	0,70	0,60	0,50	0,40	0,30	0,20	0,10	0,05	0,02	0,01
1	0,158	0,325	0,510	0,727	1,000	1,376	1,963	3,078	6,314	12,706	31,821	63,657
2	0,142	0,289	0,445	0,617	0,816	1,061	1,386	1,886	2,920	4,303	6,965	9,925
3	0,137	0,277	0,424	0,584	0,765	0,978	1,250	1,638	2,353	3,182	4,541	5,841
4	0,134	0,271	0,414	0,569	0,741	0,941	1,190	1,533	2,132	2,776	3,747	4,604
5	0,132	0,267	0,408	0,559	0,727	0,920	1,156	1,476	2,015	2,571	3,365	4,032
6	0,131	0,265	0,404	0,553	0,718	0,906	1,134	1,440	1,943	2,447	3,143	3,707
7	0,130	0,263	0,402	0,549	0,711	0,896	1,119	1,415	1,895	2,365	2,998	3,499
8	0,130	0,262	0,399	0,546	0,706	0,889	1,108	1,397	1,860	2,306	2,896	3,355
9	0,129	0,261	0,398	0,543	0,703	0,883	1,100	1,383	1,833	2,262	2,821	3,250
10	0,129	0,260	0,397	0,542	0,700	0,879	1,093	1,372	1,812	2,228	2,764	3,169
11	0,129	0,260	0,396	0,540	0,697	0,876	1,088	1,363	1,796	2,201	2,718	3,106
12	0,128	0,259	0,395	0,539	0,695	0,873	1,083	1,356	1,782	2,179	2,681	3,055
13	0,128	0,259	0,394	0,538	0,694	0,870	1,079	1,350	1,771	2,160	2,650	3,012
14	0,128	0,258	0,393	0,537	0,692	0,868	1,076	1,345	1,761	2,145	2,624	2,977
15	0,128	0,258	0,393	0,536	0,691	0,866	1,074	1,341	1,753	2,131	2,602	2,947
16	0,128	0,258	0,392	0,535	0,690	0,865	1,071	1,337	1,746	2,120	2,583	2,921
17	0,128	0,257	0,392	0,534	0,689	0,863	1,069	1,333	1,740	2,110	2,567	2,898
18	0,127	0,257	0,392	0,534	0,688	0,862	1,067	1,330	1,734	2,101	2,552	2,878
19	0,127	0,257	0,391	0,533	0,688	0,861	1,066	1,328	1,729	2,093	2,539	2,861
20	0,127	0,257	0,391	0,533	0,687	0,860	1,064	1,325	1,725	2,086	2,528	2,845
21	0,127	0,257	0,391	0,532	0,686	0,859	1,063	1,323	1,721	2,080	2,518	2,831
22	0,127	0,256	0,390	0,532	0,686	0,858	1,061	1,321	1,717	2,074	2,508	2,819
23	0,127	0,256	0,390	0,532	0,685	0,858	1,060	1,319	1,714	2,069	2,500	2,807
24	0,127	0,256	0,390	0,531	0,685	0,857	1,059	1,318	1,711	2,064	2,492	2,797
25	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,316	1,708	2,060	2,485	2,787
26	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,315	1,706	2,056	2,479	2,779
27	0,127	0,256	0,389	0,531	0,684	0,855	1,057	1,314	1,703	2,052	2,473	2,771
28	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,855	1,056	1,313	1,701	2,048	2,467	2,763
29	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,311	1,699	2,045	2,462	2,756
30	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,310	1,697	2,042	2,457	2,750
∞	0,12566	0,25335	0,38532	0,52440	0,67449	0,84162	1,03643	1,28155	1,64485	1,95996	2,32634	2,57582

Nota. — ν est le nombre de degrés de liberté.

الملحق رقم (03)

اختبارات الاستقرارية PP

			UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
	At Level							
		G	INF					
With Constant	t-Statistic	-1.4287	-1.4631					
	Prob.	***0.5527***	***0.5359***					
		n0	n0					
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.0081	-1.8501					
	Prob.	***0.9254***	***0.6509***					
		n0	n0					
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.3221	-1.3141					
	Prob.	***0.7711***	***0.1697***					
		n0	n0					
	At First Difference							
		d(G)	d(INF)					
With Constant	t-Statistic	-5.0808	-5.2530					
	Prob.	***0.0004***	***0.0003***					
		***	***					
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.5773	-5.7519					
	Prob.	***0.0007***	***0.0005***					
		***	***					
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.1349	-5.2190					
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***					
		***	***					

اختبار استقرارية ADF

			UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
	At Level							
		G	INF					
With Constant	t-Statistic	-1.3901	-1.4649					
	Prob.	***0.5714***	***0.5351***					
		n0	n0					
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2220	-1.7472					
	Prob.	***0.8845***	***0.7006***					

		n0	n0					
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.1917	-1.3308					
	Prob.	***0.7338***	***0.1650***					
		n0	n0					
	At First Difference							
		d(G)	d(INF)					
With Constant	t-Statistic	-4.9967	-5.1592					
	Prob.	***0.0005***	***0.0003***					
		***	***					
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7237	-5.1856					
	Prob.	***0.0049***	***0.0016***					
		***	***					
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0503	-5.1604					
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***					
		***	***					
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant								
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.								
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:								
Dr. Imadeddin AlMosabbeh								
College of Business and Economics								

اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/10/18 Time: 21:17
Sample: 1990 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DG does not Granger Cause DINF	25	0.05738	0.8129
DINF does not Granger Cause DG		0.05256	0.8208

الملحق رقم (04)

اختبار جوهانسون

Date: 04/01/18 Time: 14:26
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INF G
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.165182	6.452922	15.49471	0.6420
At most 1	0.074642	1.939376	3.841466	0.1637

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.165182	4.513545	14.26460	0.8016
At most 1	0.074642	1.939376	3.841466	0.1637

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

INF	G
-0.127483	0.060874
0.025345	-0.133193

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(INF)	1.917146	0.432922
D(G)	-0.080201	1.992129

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -157.3644

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

INF	G
1.000000	-0.477505
	(0.45703)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(INF)	-0.244403
	(0.12774)
D(G)	0.010224
	(0.20291)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإنفاق الحكومي على التضخم خلال الفترة 1990-2016 اعتمادا على التحليل الديناميكي وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR و توصلت الدراسة إلى أن صدمة الإنفاق بوحدة واحدة يزيد في معدل التضخم في المدى الطويل

الكلمات المفتاحية

التضخم، الإنفاق الحكومي، النموذج VAR

Résume

Cette études vise à identifier l'effet des dépenses publique sur l'inflation algérienne au cours de la période 1990-2016 sur la base d'analyse dynamique en utilisant le model de poutre d'auto régression; l'études à trouve que le choc des dépenses dans une unité augmenter l'inflation à long terme

Les mots clé

l'inflation, les dépenses publique, VAR